

كشف نفاق الدولة: العنف الجنسي الذي ترتكبه قوات الأمن في مصر

المادة ١: يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة

والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء. المادة ٢: لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. فضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع



قائمة المحتويات

١. المقدمة ٤
٢. انتهاكات الأمن وانتشار العنف الجنسي ١٠
٣. العنف الجنسي كأداة سياسية ٢٢
٤. تورط الفاعلين من الدولة ٢٧
٥. النتائج والتوصيات ٣٢

١. المقدمة

منذ تولي الجيش لمقاليد الحكم في يوليو/تموز ٢٠١٣ واستئناف السيطرة من قبل الجيش والشرطة على البلاد، زادت أعمال العنف الجنسي المرتكبة من قبل قوات الأمن في مصر. في حين كان العنف الجنسي منذ فترة طويلة من سمات عنف الدولة، فهو الآن يستهدف بشكل عشوائي أي ممن تقبض عليهم قوات الأمن، بالإضافة إلى معارضي نظام الرئيس السيسي، فإن الضحايا يشتملون على ممثلين لمنظمات المجتمع المدني، ومتظاهرين، وأشخاص من المتصور أنهم ضد النظام الأخلاقي، وكذلك محتجزين جنائيين.

ينتشر هذا النوع من العنف في مراكز الاحتجاز. وهناك فئات متزايدة من السكان يستهدفون به: النساء، الطلاب، الذين تحت السن القانوني، الأشخاص ذوي الهويات الجنسية المغايرة، كلهم يتحملون عبء هذه الانتهاكات التي تنفذ تحت اسم الأمن، والتي تواكب مع ارتكابها تزايد عمليات الاعتقال التعسفي والاحتجاز التعسفي، ويلعب العنف الجنسي دوراً استراتيجياً هنا.

قامت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بتوثيق التحرش الجنسي والاعتصاب والاعتداءات الجنسية والاعتصاب بأدوات، و"كشف العذرية"^١ المهلبي، وصعق الأعضاء التناسلية بالكهرباء، والسباب الجنسي، والابتزاز الجنسي من قبل الشرطة والعاملين بأجهزة الأمن والجيش. هذه الانتهاكات تستخدم في القضاء على الاحتجاجات الجماهيرية مع إعطاء المشروعية للسلطة بصفتها حارس على النظام الأخلاقي وعلى الآداب.

بين ٢٠١١ و٢٠١٤، وثقت الفدرالية الدولية أعمال عنف جنسي تم ارتكابها ضد النساء في المجال العام في مصر، من حالات اغتصاب جماعي، إلى حالات اعتداء جنسي ارتكبتها مدنيون أثناء المظاهرات في ميدان التحرير وحوله، إلى أعمال تحرش جنسي يومية في الشوارع، وفي المواصلات العامة وأماكن العمل. في التقرير المنشور في أبريل/نيسان ٢٠١٤، أُلقت الفدرالية الدولية الضوء على مسؤولية الدولة عن هذه الانتهاكات، لا سيما من خلال الفشل في ممارسة الانتباه الكافي لمنع العنف، والتحقيق الفعال، والملاحقة القضائية والعقاب للجنة، وتوفير الانتصاف والجبر للضحايا. طالبت الفدرالية الدولية ومنظمات مجتمع مدني مصرية باعتماد ١٠ تدابير عاجلة لإنهاء العنف ضد المرأة^٢. منذ ذلك الحين، تم اتخاذ عدة تدابير صغيرة ومتفرقة، لكن فعاليتها تقلصت جراء عدم وجود استراتيجية كلية. وفي تلك الأثناء، استمر العنف الجنسي بلا هوادة بنفس وتيرته.

هذا التقرير يلقي الضوء على استخدام العنف الجنسي كسلاح للقمع، منذ تولي الجيش مقاليد الحكم في يوليو/تموز ٢٠١٣. بعد موجة من الاغتصابات الجماعية والاعتداءات الجنسية اتسمت بها فترة السنوات الثلاث التالية على الثورة في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، فهذا يلقي الضوء على التطور باتجاه تزايد الدور المباشر لقوات الأمن في ارتكاب أعمال العنف الجنسي. فيما أعلنت حكومة الرئيس السيسي علناً أنها تكافح العنف الجنسي كأولوية، فإن التقرير يكشف عن كثرة استخدام العنف الجنسي ضد النساء والرجال أثناء التوقيف والاحتجاز، في حين يفلت الجناة من العقاب إفلتاً تاماً. كما ينظر في كيف تستخدم مكافحة العنف الجنسي المزعومة مبرر لأن تضيق الدولة قبضتها الأمنية ولكي تنفذ مشروع يهدف إلى "بث الأخلاق" في المجتمع.

المعلومات الواردة في هذا التقرير تستند إلى بحوث أجريتها في أواخر عام ٢٠١٤ في مصر. قابلت الفدرالية الدولية منظمات مجتمع مدني معنية بحقوق الإنسان، ومحامين وضحايا. العديد من الشهادات هي شهادات مباشرة، مقدمة من الضحايا والمحامين لمنظمات مجتمع مدني معنية بحقوق الإنسان في مصر. الشهادات المقتبسة من تقارير في الإعلام موجودة هنا أيضاً، عندما تنزع إلى الإيحاء بوجود نمط متكرر.

القمع الشديد الذي تعرضت له منظمات المجتمع المدني المستقلة على يد نظام الرئيس السيسي جعل من الصعب للغاية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان على العموم. كما أنه ونظراً للوضع غير القانوني للإخوان المسلمين، ومناخ انعدام الثقة العام الذي يقسم المجتمع المدني والتدهور المستمر في العلاقات بين المؤيدين للإخوان المسلمين ومنظمات المجتمع المدني الوطنية منذ انتخاب الرئيس السابق محمد مرسي، فمن الصعب للغاية توثيق انتهاكات حقوق الرجال والنساء الذين يدعمون أو يزعم أنهم يدعمون الإخوان المسلمين. الوصم المرتبط بالعنف الجنسي، والعذرية والجنسانية يجعل من الصعب تحديداً توثيق هذه الجرائم.

إذن، نتيجة للتهديدات الموجهة لمنظمات المجتمع المدني المصرية وللضحايا، فقد اختارت الفدرالية الدولية ألا تذكر أسماء المنظمات التي تمت مقابلتها أثناء إعداد هذا التقرير. تم استخدام أسماء مستعارة لحماية الضحايا وعائلاتهم.

السياق: العنف الجنسي - سلاح تاريخي للسلطات المصرية

العنف الجنسي المرتكب ضد الخصوم السياسيين لقوات الأمن المصرية في عهد جمال عبد الناصر، أصبح موثقاً توثيقاً جيداً. رصدت منظمات المجتمع المدني المصرية مختلف أشكال العنف الجنسي الممارسة من قبل الدولة المصرية في عهد حسني مبارك، من أجل تدمير سمعة المعارضين والخصوم، وتقديم شكوى ضد الشرطة أمام آليات إنصاف وطنية ودولية.

في التسعينات وفي مواجهة تصاعد حركات الاحتجاج، استخدمت وزارة الداخلية البلطجية لاختراق صفوف المتظاهرين وجعلهم يبدون "عناصر مخربة" من أحياء فقيرة. في العقد

١. "كشف العذرية" يفترض أنه يهدف إلى تحديد ما إذا كانت السيدة الخاضعة للفحص قد قامت ببقاء جنسي من قبل. ويشمل هذا التفتيش على غشاء البكارة بافتراض أنه لا يُمزق إلا في اللقاءات الجنسية.

٢. تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مصر: إقصاء النساء، العنف الجنسي في المجال العام، أبريل/نيسان ٢٠١٤: <https://www.fidh.org/International-Federation-for-Human-Rights/north-africa-middle-east/egypt/15140-egypt-epidemic-of-sexual-violence-continues>

٣. انظر البيان المشترك: https://www.fidh.org/International-Federation-for-Human-Rights/north-africa-middle-east/egypt/egypt-10-urgent-measures-to-end-violence-against-women-in-the-public?var_mode=calcul

الأول من الألفية الجديدة، مع اكتساب المعارضة للزخم وانضمام النساء والمواطنين الأعلى نصيباً من الثروة إلى الحركة في المسيرات، اعتدى البلطجية جنسياً على المظاهرات دون أي تدخل من قوات الأمن لمنعهم.

في ٢٥ مايو/أيار ٢٠٠٥ "الأربعاء الأسود"، تعرضت أربع مظاهرات - انضممن إلى مظاهرة تطالب بمقاطعة الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي اقترحه حسني مبارك - للاعتداء الجنسي في حضور ضباط رفيعي المستوى من وزارة الداخلية وعناصر من الأمن المركزي، أمام سلم نقابة الصحفيين في وسط القاهرة. حفظت المحاكم المصرية القضية على أساس استحالة التعرف على الجناة. بدعم من المجتمع المدني تقدمت الضحايا بشكوى ضد الدولة المصرية أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب^٤. زعموا أن أمن الدولة وضباط شرطة أمروا باعتداءات وشاركوا فيها، وأخفقوا في التدخل أو المساعدة أو الحيلولة دون وقوع الاعتداءات. في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، قضت اللجنة الأفريقية بأن مصر خرقت المواد ١، ٢، ٣، ٥، ٩ (٢)، ١٦ (١)، ١٨ (٣)، ٢٦ من الميثاق الأفريقي. رأت اللجنة أن "من الواضح أن الاعتداءات الجنسية... كانت جزءاً من أعمال عنف ضد المرأة/ عنف جندي، ارتكبها فاعلون من الدولة، ومن خارج صفوف الدولة، تحت سيطرة فاعلين من الدولة، وقد مرت دون عقاب. الانتهاكات كانت مصممة لإسكات السيدات المشاركات في المظاهرة ولردعهن عن النشاط في الشأن السياسي [المصري]... [الدولة المصرية] بدورها، أخفقت في تحمل مسؤوليتها التي لا فكاك منها باتخاذ تدابير ضد الجناة. تدعو اللجنة الدولة المصرية إلى تعديل التشريعات وتوفير الجبر للضحايا، والتحقيق في الانتهاكات وجلب الجناة إلى العدالة". هذه التوصيات تظل إلى الآن دون تنفيذ.

من خلال تركيز منظمات المجتمع المدني على توثيق والتنديد بالعنف الجنسي من الشرطة ضد الرجال والنساء، بما في ذلك ضد نقابيين ومضربين عن العمل وعاملات بالجنس ونشطاء - وبإلقاء الضوء على عدم تحرك الشرطة في حالات الاعتداءات الجماعية الجنسية في الأماكن العامة أثناء الاحتفالات الدينية - فقد لفتت الانتباه إلى تعقد الأسباب وراء ديمومة وتزايد العنف الجنسي في المجال العام المصري. تحليلها أظهر أن هذه الظاهرة لا يمكن تفسيرها فحسب بصفقتها عرض من أعراض الصراع الجندي الذي تواجه في المرأة المصرية موجة من الإحباط أطلقها ضدها الرجال في الأماكن العامة.

من هذا المنطلق، فإن العنف الجنسي المعمم يجب أن يُحلل أيضاً بصفته "ممارسة تنتهجها قوات الأمن القمعية التابعة للدولة"^٥. إن انتشار العنف في المجال العام مرتبط بتحمل ورعاية السلطات للانتهاكات، لا سيما وزارة الداخلية، بما في ذلك من خلال الحفاظ على مناخ الإفلات من العقاب وتكريسه.

كما أُلقت منظمات المجتمع المدني الضوء على الطبيعة الإشكالية للحل "الأمني"، الذي يطالب بأن تحمي الشرطة النساء كوسيلة لمكافحة هذه الظاهرة. طبقاً لنفس المعلقين، في نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، فإن "مكافحة التحرش الجنسي، التي بدأت على هيئة انتقاد راديكالي لسياسة الدولة القمعية ولتعذيب المعارضات والشباب، قد تم اختطافها من قبل الدولة (...). لتبرير تزايد قسوة الشرطة والاعتقالات الجماعية والتطهير الاجتماعي للقاهرة وحالة الطوارئ"^٦.

إن الاضطرابات السياسية التي أعقبت سقوط الرئيس حسني مبارك في ١١ فبراير/شباط ٢٠١١ تزامت مع تزايد حوادث الاغتصاب الجماعي والاعتداءات الجنسية أثناء المظاهرات. هذا الشكل من أشكال العنف الجنسي تزايد بشكل كبير على امتداد المرحلة الانتقالية، التي شهدت وصول ثلاثة نظم متعاقبة للسلطة - أولاً تحت إشراف المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ثم حكومة الإخوان المسلمين، ثم الرئيس المؤقت عدلي منصور، وأخيراً الفريق عبد الفتاح السيسي. بين فبراير/شباط ٢٠١١ ويناير/كانون الثاني ٢٠١٤، وقعت أكثر من ٥٠٠ امرأة ضحية للاغتصاب الجماعي والاعتداءات الجنسية. تزايدت الحالات الموثقة أثناء الاحتجاجات التي أدت إلى عودة الجيش للسلطة، بين ٢٨ يونيو/حزيران و٧ يوليو/تموز ٢٠١٣. في تلك الفترة، سجلت منظمات حقوق المرأة المصرية ١٨٦ واقعة اعتداء جنسي. هذه الاعتداءات المتكررة ارتكبت باستخدام أساليب متماثلة (محاوطة الناجية في دوائر متداخلة، إلخ)، بمشاركة حشد انتهازي. ثم عرضت تلك الاعتداءات فوراً من قبل السلطات العسكرية والإعلام المنحاز إليها كدليل على تدهور أخلاقي عام، يبرر تجدد سيطرة الأمن على البلاد.

"كلنا متفقون أن هناك مشكلة في مصر. أخلاق الناس تحتاج للتقويم (...). أنا جئت من الجيش، وفي الجيش هكذا ندير الأمور".

المرشح للرئاسة عبد الفتاح السيسي، ٥ مايو/أيار ٢٠١٤ (أون تي في)^٧

يضمن الدستور الذي تم اعتماده في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤ المساواة في الحقوق للرجال والنساء، ويلزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المرأة من جميع أشكال العنف (المادة ١١). منذ صدوره، تم اتخاذ عدة خطوات لزيادة الحماية، لكن كانت خطوات متفرقة وغير كافية. في ٥ يونيو/حزيران ٢٠١٤، صدر قرار من الرئيس المؤقت عدلي منصور^٨ بتعديلين لقانون العقوبات، اشتمل أخيراً على تعريف للتحرش الجنسي وعقوبات لا تقل عن الحبس ستة أشهر و/أو غرامات تتراوح من ٣ إلى ٥ آلاف جنيه مصري (نحو ٧٠٠ دولار أمريكي). في يوليو/تموز ٢٠١٤ أذانت محكمة جنبايات جنوب القاهرة ٧ رجال بجرائم اشتملت على التحرش باستخدام العنف، على صلة باعتداءات جنسية جماعية وقعت في ميدان التحرير أثناء الاحتفال بتنصيب الرئيس السيسي في يونيو/حزيران ٢٠١٤. حُكم عليهم بالسجن لمدد تراوحت بين ٢٠ عاماً إلى السجن المؤبد^٩. لكن منذ هذه المحاكمات الرمزية، التي اكتسبت

٦. السابق. في عام ٢٠٠٨ نفذت الشرطة حملة اعتقالات جماعية لشباب مراهقين من أحياء شعبية متهمه إياهم بـ "المعاكسة" في الأماكن العامة، وعرضت تحريكها هذا كنصر على التحرش الجنسي. في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، تم القبض على أكثر من ٤٠٠ شاب بناء على هذه الأسانيد.
٧. مقابلة للصحفيين ليس الحديدي وإبراهيم عيسى في ٥ مايو/أيار ٢٠١٤ على أون تي في مع الرئيس عبد الفتاح السيسي: <http://youtu.be/SEarwqmGbs4>
٨. قرار رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٤.
٩. كما أدين المدعى عليهم باستخدام العنف والبلطجة والسرقة والاختطاف وانتحال شخصية أخرى. انظر بيان الفدرالية الدولية: <https://www.fidh.org/International-Federation-for-Human-Rights/north-africa-middle-east/egypt/15762-egypt-impunity-for-sexual-violence-must-end>

٤ قضية رقم ٦/٢٢٣: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وإنتر رابيتس ضد مصر: انظر: <http://ejpr.org/en/pressrelease/2013/03/14/1657>
٥ انظر: Paul Amar, 2011, "Turning the Gendered Politics of the Security State Inside Out?", International Feminist Journal of Politics, 13(3): 299-328.

مصر عليها إشادة المجتمع الدولي، لم تقع محاكمات جديدة على العنف الجنسي الجماعي، رغم الإبلاغ بعدة حالات للعنف الجنسي، لا سيما أثناء احتفالات عيد الفطر في عام ٢٠١٤.

بالتوازي، ومنذ تولي الجيش السلطة في يوليو/تموز ٢٠١٣، ظهر العنف الجنسي كعنصر مركزي من عناصر القمع غير المسبوق الذي يتعرض له المعارضون والمجتمع المدني. إفلات الشرطة من العقاب بشكل مطرد سمح بزيادة في الانتهاكات بشكل عام، والعنف الجنسي بشكل خاص، ضد المحتجزين السياسيين والجنائين، داخل أسام الشرطة وخارجها.

في الوقت نفسه، فإن الانحسار التدريجي في أعداد الوقائع المبلغ بها الخاصة بالاغتصاب الجماعي والاعتداءات الجنسية منذ بداية عهد الرئيس السيسي، يمكن ربطها أكثر بالحظر المطلق على التظاهر^{١٠} وليس بنجاح التدابير القليلة المعتمدة للمعاقبة على جرائم العنف الجنسي. التهديدات الجارية بالعنف الجنسي ضد المتظاهرين يتم تصورها كواحد من التهديدات التي تحول دون تنظيم المظاهرات ضد النظام. في الوقت نفسه، فإن تزايد حضور قوات الأمن، التي ما زالت تعتبر العنف الجنسي من الممارسات المتبعة، يسهم في انتشار وتطبيع العنف في المجال العام.

إن كثرة الاعتقالات التعسفية^{١١} قد استهدفت طيف يزداد تنوعه باطراد من الضحايا: النساء، اللاجئين، الذين تحت السن القانوني، الطلاب، المعارضين للنظام، وذوي الميول الجنسية المغايرة، الذين يزيد استهدافهم بالعنف الجنسي الذي يتم ارتكابه مع إفلات تام من العقاب لصالح قوات الأمن.

هناك عدة عناصر تدعم النتيجة المستقاة، بأن العنف الجنسي مقبول من السلطات المصرية، ويرعاه مناخ الإفلات من العقاب، كجزء من استراتيجية تهدف إلى القضاء على المعارضة وإلى خنق حركة المجتمع المدني بشكل عام.

هذا العنف الجنسي الموسع المرتكب ضد السجناء السياسيين والتهديدات والابتزاز والتشهير الذي يتعرضون له يسهم في تسييس العنف الجنسي عموماً، بهدف القضاء على أي تمرد وشيطة المعارضة. شهادات الضحايا تشير إلى استخدام العنف الجنسي كوسيلة للقمع تهدف إلى السيطرة على المجال العام وفرض نظام صارم من الآداب والأخلاق. العنف المنظم، مثل حملة القمع التي بدأت في خريف ٢٠١٣ ضد الأفراد ذوي الميول الجنسية المغايرة، يتم استخدامه في فرض مشروعية أخلاقية أو دينية على النظام، وفي تبرير تعزيز قبضة قوات الأمن التابعة للدولة.

هذا العنف يعد مقبولاً في نظام العدالة الجنائية وفي الإعلام. يحدث في مناخ من العنف، قسم الرأي العام منذ انقلاب ٣ يوليو/تموز، ويستفيد من الشيك الممنوح على بياض للجيش، نتيجة لشعبيته الملحوظة.

الشهادات التي تم جمعها من قبل الفدرالية الدولية تشير لأن العنف الجنسي يستخدم بعلم وتواطؤ من أعوان وزارة الداخلية والقوات المسلحة، دون إجراءات للتصدي لهذا العنف أو لمنعه. يعتمد على مشاركة وتنسيق الشرطة والأمن المركزي ومباحث الأمن الوطني والمخابرات الحربية، وهي فرع من الجيش كان تحت قيادة الرئيس الحالي، عبد الفتاح السيسي، حتى عام ٢٠١٢.

تدعو الفدرالية الدولية الحكومة المصرية إلى إنهاء كل استخدام أو تسامح مع العنف الجنسي من قبل القوات الخاضعة لقيادتها أو سيطرتها، وأن تحقق مع المسؤولين عن هذه الأعمال وتعاقبهم بموجب التزاماتها المترتبة عليها من واقع القانون الدولي. يجب على الدولة المصرية أن تمارس الانتباه اللازم لمنع العنف المرتكب من الفاعلين خارج نطاق الدولة^{١٢} وأن تضمن التحقيق والملاحقة القضائية والعقاب الفعال للجناة.

١٠. قانون بتاريخ ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.

١١. بحسب منظمات المجتمع المدني، فهناك نحو ٤٠ ألف شخص تقريباً تم توقيفهم أو يواجهون اتهامات بين ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣ ومايو/أيار ٢٠١٤. بحسب تصريحات مسؤولي الدولة للإعلام هناك ١٦ ألف شخص تم القبض عليهم في أعقاب تولي الجيش للسلطة.

١٢. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مادة ٢. لجنة حقوق الإنسان التعليق العام رقم ٣١، لجنة سيداو، التعليق العام رقم ١٩.

٢. انتهاكات الأمن وانتشار العنف الجنسي

انتشار العنف الجنسي في المجال العام

إن تزايد أعداد الحالات الموثقة للاعتداءات الجنسية المرتكبة من قبل عناصر من الأمن، منذ تولي القوات المسلحة للسلطة في ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣ يوحى بوجود صلة مباشرة بين حملة القمع الأمنية وتصاعد العنف الجنسي.

"العنف الجنسي يمارسه أعوان الدولة في مصر ولم يتوقف مطلقاً، ولم تتم إدانته يوماً ما تغير هو نطاق الاعتقالات التي تزايد معها حالات الاعتداء الجنسي".
ي، من منظمة مصرية معنية بحقوق الإنسان.

"عدد حالات الاعتداء الجنسي ودرجة خطورتها زادت كثيراً عن الحال قبل الثورة. والاعتداءات الجنسية ممنهجة تقريباً في كل حالات الاعتقال".
س، من منظمة مصرية معنية بحقوق المرأة.

في بعض أقسام الشرطة، مثل قسم قصر النيل سيئ السمعة في القاهرة، تكون التقارير عن العنف الجنسي كثيرة.

"ألقوا بي في زنزانة في القبو. كان بها رجلان العضو الذكري لكل منهما منتصب، ولا يرتديان أي شيء سوى ثياب داخلية، رميا نفسيهما علي. بدأت أصرخ، بوفرة، حتى تركوني أخرج".

ه، طالب، تم القبض عليه في ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ بعد مظاهرة ضد الجيش تم احتجازه لأسبوع في قسم قصر النيل.

طبقاً لتقارير وثقتها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، فإن تزايد الحضور المادي للشرطة والجيش وأجهزة الأمن في المجال العام أدى إلى انتشار العنف الجنسي، بما يتجاوز داخل أقسام الشرطة ومراكز الاحتجاز. العنف الجنسي ينفذ بشكل عشوائي في نقاط التفتيش وفي المترو وفي مداخل الجامعات وداخلها، وفي المستشفيات، وفي مداخل المحاكم ومراكز الاحتجاز أثناء أعمال التفتيش الأمنية، وفي المنشآت الرياضية والبيوت أثناء المظاهرات.

تقارير العنف الجنسي المنشورة على الإنترنت في مقاطع فيديو وشهادات كتابية تميل لدعم هذه النتيجة.

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤ كان تفتيش الشرطة المسؤولة عن حماية مداخل الجامعات، للطلاب، ووجود بلطجية داخل الجامعات، من العوامل التي ساهمت في موجة من الاحتجاجات داخل الجامعات. هناك مقاطع فيديو تم نشرها على الشبكات الاجتماعية^{١٣} تسجل وقائع

تحرش جنسي بطالبات، على يد مسؤولي الأمن، الذين يرتدون ثياباً مدنية، داخل حرم جامعة الأزهر في القاهرة. يمكن في المقاطع رؤية العناصر وهم يركضون وراء المتظاهرات ويمسكون بمؤخراتهن وأثدائهن.

كثرة التحرش الجنسي بالشابات أثناء التفتيش عند مداخل الجامعات والمحاكم ومراكز الاحتجاز، على يد عناصر من الأمن من الرجال والنساء، ينزع للإشارة إلى وجود سياسة بالإهانة. تنص المعايير الدولية على ضرورة اتخاذ تدابير لضمان حفظ كرامة المرأة أثناء التفتيش، وألا يتم التفتيش إلا على يد سيدات مدربات بالقدر الكافي على أساليب التفتيش المناسبة وبما يتسق مع الإجراءات المعمول بها.^{١٤}

"هذا الصباح، نفذ التفتيش رجل من فريق شركة فالكون. تركته بعض الفتيات يحك أجسادهن لكنه حاول رؤية وجه طالبة ترتدي النقاب، فتصاعدت التوترات وتدخلت طالبات أخريات للدفاع عن الفتاة. ثم ضربها عنصر الأمن بقلمه. استأنف تفتيش الأجساد بمساعدة ثلاث سيدات. واحدة منهن، كانت تتحرش بالفتيات، كانت تلامس مناطق الأعضاء التناسلية والأثداء. استفز هذا نزاع آخر مع طالبة، بينها وبين السيدة التي قامت بالملامسة وعنصر شركة الأمن، وبعدها انخلع نقاب الفتاة وقادوها إلى الطابق الأرضي لكلية العلوم الاجتماعية. جاء عنصر من فالكون وعضو من الأمن الداخلي للجامعة لاستجوابها. هددوها بتسليمها للشرطة وضربوها عندما رفضت تشغيل هاتفها الخليوي. دام احتجازها لساعة ونصف تقريباً. قبضوا على طالبات التقطوا صور للهجوم ومسحوا ذاكرة هواتفهن النقالة".^{١٥}

شهادة طالبة بجامعة الأزهر، مدينة نصر، وثقت ونشرت من قبل "طلاب ضد الانقلاب"، وهي مجموعة وثيقة الصلة بالإخوان المسلمين، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤. لم يتمكن من التأكيد من الشهادة من جانبنا.

ضحايا متنوعون للعنف الجنسي

إن انتشار الاعتقالات التعسفية في المظاهرات والسعي الحثيث للقبض العشوائي من النظام ضد عناصر الإخوان المسلمين والمتعاطفين معهم، لهو دليل على القمع الجماعي الذي أثر على كافة فئات السكان.

بحسب المرصد المصري للحقوق والحريات "فيما سبق، كانت الاعتقالات في الشوارع تستهدف الرجال والشباب تحديداً. لكن منذ ٣ يوليو ٢٠١٣، أصبح من الواضح تمام الوضوح أن المستهدفين بينهم أيضاً الأطفال والنساء والشابات والمسنين من الجنسين. وأن قوات الأمن لا تقوت فرصة دون أن تعتقل وترهب جميع فئات السكان".^{١٦}

١٤. على سبيل المثال قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمخالفات ("قواعد بانكوك")، قاعدة ١٩.

١٥. <http://youtu.be/WqIEUk-phE>

١٦. المرصد المصري للحقوق والحريات، تقرير ٢٠١٤

١٧. انظر: <http://youtu.be/fYmsjIEkZSO>

الدافع، بشكل متزايد، وراء الاعتقالات، هو المظهر الخارجي: الثياب، الحجاب، اللحية، قصة الشعر، التي تُفسر على أنها من سمات الانتماء للحركة الإسلامية أو الثورية، أو إلى مجموعات أصحاب الميول الجنسية المغايرة. ارتداء النقاب، والخمار والتي شيرت الذي عليه عبارات مثل "لا للتعذيب" و"الكوفية" التي تحمل كتابات "٢٥ يناير"، والسراويل الضيقة أو التي شيرت بالنسبة للرجال (وهو ملبس من المتصور أنه فيه تشبه بالنساء)، يعتبر ميرر كافي للاستجواب.

النساء

النساء يعاملن بصفتهن الكافلات للهوية الجماعية ومن يتحملن عبء هذا الدور، يتم استهدافهن تحديداً بانتهاكات الأمن.

"يتم استهداف النساء في أغلب الحالات بسهولة ظهور انتماءاتهن الدينية أو القبلية أو السياسية على ملبسهن وسلوكهن. العنف ضد النساء إذن يكون عادة عنف جماعي ضد الفئة المجتمعية التي يظهر تصور بأن هذه المرأة أو تلك تنتمي إليها".
تقرير داخلي لمنظمة مصرية معنية بحقوق الإنسان.

كانت النساء من بين أولى ضحايا الاستقطاب السياسي الذي ظهر مع انقلاب الجيش في ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣ بين الإخوان المسلمين والمناصرين للجيش. من ترتدي النقاب أو الخمار أو الحجاب السوري (ويعتبر بمثابة إشارة على الانتماء للحركة الإسلامية) تم استهدافها من المؤيدين للسياسي، في حين أن النساء غير المرتديات للحجاب، المتصور أنهن مسيحيات، تلقين تهديدات من الإسلاميين، لا سيما في جنوب مصر. خضعن للانتقام والاختطاف والاعتقال التعسفي وقسوة الشرطة، بما في ذلك جرائم ارتكبتها عناصر من الأمن أثناء مدهامات للبيوت. تم استهدافهن إما من السكان أو من قوات الأمن.

الشهادات المنشورة في التقارير الصحفية، تفيد بتعرض سيدات للتحرش والتهديد أثناء مدهامات للبيوت نفذتها قوات الأمن. حسب تقرير نشرته جريدة الوفد يوم ٢٧ يونيو ٢٠١٤، تم تقديم بلاغ ضد ٧ رجل شرطة وعناصر من الأمن المركزي في قرية مطاي قرب المنيا، عندما ماتت رقية أبو بكر عبد الوهاب، وهي سيدة تبلغ من العمر ٥٥ عاماً، إثر رميها من فوق سطح بيتها من قبل رجال الشرطة، أثناء تفتيشهم عن أسلحة دون إذن من النيابة.^{١٧} هناك حالة شبيهة من كرداسة، وأخرى من الفيوم، في أبريل/نيسان ومايو/أيار ٢٠١٤. في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ تمت مقابلة سيدة على قناة البلد، وخلال المقابلة اتهمت ضابط شرطة بأنه ضرب بطن أختها الحامل بباب تاكسي عند حاجز طريق في دهب، ما أدى إلى وفاة الجنين.^{١٨}

هناك وقائع أخرى تم توثيقها، لسيدات تعرضن للاحتجاز التعسفي واستخدمن كأدوات تفاوض للضغط على مشتبهين وعلى محتجزين. هناك منظمة مجتمع مدني تدافع عن حقوق السجناء، أفادت باعتقال أم وشقيقة طالب يدعى أ. ي.، في مناسبتين، في شهر أغسطس/ آب ٢٠١٤. تم توقيفهن في قسم شرطة بدمياط الجديدة من أجل إجبار أ. ي. على تسليم نفسه للشرطة. تم إخلاء سبيل كل منهما بعد أربع ساعات من تسليمه لنفسه.

"في قسم شرطة مدينة نصر، قام [ضباط الشرطة] بضربي وهم يقولون: شفتي جوزك بيعمل فيكي أيه؟ (...). ثم أجبروني على دخول حجرة كان بها وحاولوا اغتصابي. توسل إليهم زوجي أن يتركوني لحالي، وصاح "اتركوها، سأتكلم"، ثم قالوا له "لا، تكلم أولاً ثم سنتركها" (...). خلعوا حجابي وبدأوا مرة أخرى، رجوتهم وأنا أصرخ. قال زوجي "لأجل ربنا، كفى، أخبروني ما المطلوب قوله، ما تهمني؟ وسوف أقول كل ما تريدون" (...). جعلوني أجلس ويدي موثوقتان، وقالوا "هيا، سوف نعلقها من الباب حتى تتكلم". استمر زوجي في توسلاته وهو يقول: لا أعرف حتى ما هي تهمني!"
أ.، زوجة سجين، داخل مقر منظمة مجتمع مدني مصرية، في ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠١٤.

العنف الجنسي ضد السيدات متفش أثناء الاعتقالات.

"احتمال التعرض للاعتداءات الجنسية أثناء القبض كبير للغاية، خاصة إذا كنت سيدة. هذا مرتبط بسياق عام هو أن الشرطة تعتبر أن من واجبها تأديب السجناء".
د.، عضو بمنظمة مجتمع مدني مصرية معنية بحقوق الإنسان.

خطر التعرض للاعتداء الجنسي ينطبق على جميع المحتجزين الجنائيين. عادة ما يقوم رجال بأعمال حراسة السجناء، في خرق للمعايير الدولية.^{١٩} في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ تم اتهام أمين شرطة في إمبابية باغتصاب سجينه معاقبة بعد تقديم تسجيل فيديو دليلاً على جريمته. تم اغتصاب السيدة أثناء احتجاجها في انتظار "اختبار طبي" بعد أن تقدمت بشكوى التحرش الجنسي. ثم تم تمديد احتجازها ٢٤ ساعة أخرى، واضطرت للخضوع لاختبار ثاني وبعد ذلك أمرت النيابة بتقرير.^{٢٠} وفقاً لتقارير إعلامية، بدأت محاكمة أمين الشرطة وتم تأجيل الجلسات عدة مرات.

كما توجد عدة تقارير بأعمال عنف جنسي ضد سجينات سياسيات وناشطات تم القبض عليهن من المظاهرات.^{٢١} السيدات اللاتي تم القبض عليهن على أطراف المظاهرات ضد النظام يتم إخضاعهن عادة للعنف الجنسي ولانتهاكات أخرى. كثيراً ما يتم خلع حجابهن وجرجرتهن على الأرض. تستخدم عمليات التفتيش الإلزامية الخاصة بضباط الشرطة والجنود في الإمساك بأجسادهن وملامستها، وفي اغتصابهن أحياناً، مع إدخال الأصابع في المهبل. أثناء أعمال التفتيش في السجن، تؤمر السيدات بالتجرد من ثيابهن الداخلية ويتعرضن للتحرش على يد حراس وحارسات.

١٩. قواعد بانكوك.

٢٠. <http://m.almasryalyoum.com/news/details/512138>

٢١. انظر أدناه.

١٧. انظر:

المحافظات/٧٣٠٠٧٠٠-أهالي-مطاي-يتمون-٧-من-ضباط-الشرطة-بقتل-رية-منزل/<http://www.alwafd.org>

١٨. انظر: <http://m.almasryalyoum.com/news/details/522053>

"بعد إنتهاء مؤتمر الحرية لماهينور المصري طاردت قوات الداخلية والمباحث بقيادة رئيس المباحث ناصر العبد الشباب والبنات (...). بعد قليل ألقوا القبض على مجموعة شباب كانوا بالمركز وضربوا فتاة منهم وسحلوها من ملابسها على السلم. ثم قاموا بتفتيش حقيبتي الشخصية والتحفظ على كل اوراقى ثم جمعونا لنركع على الأرض وإيدينا خلف رؤوسنا وأي شخص يتحرك يضربونه بضره السلاح على ظهره. ثم تحفظوا علينا أنا والفتاة في جانب من المدخل وحدنا ووجهنا للحائط يتحرشون بنا جنسياً ويشتموننا لدرجة انني كنت أحاول ان أخرج يد أحد عساكر الأمن المركزي من بنطلوني وإذا تحركت أي حركة زيادة يضربونني في ظهري بالسلاح حتى لم أعد أستطيع ان أقاوم... ثم جاء رئيس قوات الأمن المركزي ليشتمنا ويسب فينا ووقفنا في طابور طويل وكنا اول الصف وقال لي : يلا أمسكي أيد صاحبك يا شر... أنتي وهي علشان" الزفة الحقيقية.. مفهمتش وقتها يعني إيه الزفة ! «
ك. عضو بمنظمة مصرية معنية بحقوق الإنسان.

"جاءت الحارسات في الفجر لجررتنا على الأرض دون منحنا أي وقت لنغطي أنفسنا بالشكل الملائم (...). وضعونا في طابور في مواجهة الحائط وحاصرنا عناصر من الأمن المركزي، ثم بدأ الحراس في ملامستنا وهم يقومون بتجريدنا من الثياب، وقاموا بالتحرش بنا. ثم أخذوني إلى حجرة يجفف بها السجناء غسيلهم. خلعت الحارسة ثيابي، وأجبرتني على العري، فحاولت أن أبعدها عني لكن ساعدتها حارستان أخريان. وجدت نفسي عارية تماماً، ووضعوا أيديهم [في مهلي]. كانت مأساة".
س. طالبة محتجزة في سجن القناطر للنساء، قابلتها قناة الجزيرة. ٢٢ لم نتمكن من التأكد من الشهادة من جانبنا.

أثناء أعمال قمع الطالبات في بداية العام الدراسي ٢٠١٤، تم استهداف الطالبات تحديداً من قبل قوات الأمن، لا سيما في جامعة الأزهر، معقل المعارضة الإسلامية:

"جامعة الأزهر تديرها الآن عصابات مسلحة وقوات الأمن، التي تخرق حرمتها باستمرار. هذا الأمر ينسحب على الطالبات. هناك حالات أعمال عدائية عديدة مرتكبة ضد الفتيات من قبل عناصر شركة الأمن فالكون".
محمود الأزهرى، متحدث باسم اتحاد الطلاب في الأزهر، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤.

طبقاً لمجموعة "طلاب ضد الانقلاب"، وهي حركة معارضة قريبة من الإخوان المسلمين، فإن العديد من طلبة الأزهر اخذتهم ميكروإصابات بيضاء، على يد جنود في ثياب مدنية، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤. البعض اختفوا مثل ع. لمدة ١٧ يوماً بعد القبض عليه في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤ من أمام الجامعة.

طبقاً لمنظمات مجتمع مدني محلية، فرغم أن حالات اغتصاب أخرى قد تم الإبلاغ بها، فإن توثيقها صعب للغاية نظراً من الصعب الحصول على شهادة العنف الجنسي المباشرة، عن

أي من أشكال التعذيب الأخرى، ولأن قلة من الشكاوى هي التي تم تقديمها. كثيراً ما تعدل الضحايا عن تقديم شكاوى ضد المنتهكين خوفاً من الفضيحة، حتى من قبل المحامين.

"رأيت ضابط أمسك بشابة من ثدييها فقلت له: "إذا أردت القبض عليها فأقبض عليها، لكن لا يحق لك ملامسة ثدييها". رد قائلاً: "أظنن نفسك رجلاً؟ ثم أمسك بي كما فعل معها، قبل أن ينادي على رجلي شرطة للإمساك بي. ضربوني وأهانوني. كنت أرتمي بنطلون جينز، وبلوزة قصيرة وحذاء أحمر، وليست هذه ثياب إسلاميين أو إخوان مسلمين، ولا حتى ثياب تظاهر. مع وصول الشاحنة، كان حجابي قد خلع وتمزقت البلوزة ونزل البنطلون عن ساقي. في الشاحنة أهانوني وضربوني حتى لم أعد قادرة على الوقوف. بدأ جنديان في الاعتداء علي جنسياً. هناك رجل أحس بالخجل وطلب منهما التوقف. قالوا له أن يصمت. الضابط دخل الشاحنة منذ البداية وقال لي: تعالي هنا سأريك إذا كنت رجلاً أم لا". اعتدى علي جنسيا وراح الجنود يضحكون، ثم اغتصبني بالكامل. خلع بنطلونه وجلس على صدري وعلى يدي، ووضع قضيبه في فمي، مرة ومرتين وثلاث مرات. أحسست بالشلل، بدأت أتقيأ دماً. نزل على صدري ووضع جسده كله على امتداد جسدي. قلت له لا تفعل. ضربني على ساقي وباعد بينهما واغتصبني وهو يسبني. (...) تحطمت حياتي. أخاف من ابني ومن زوجي ومن أبي حتى".

ن. طالبة بجامعة الأزهر، تم القبض عليها من أمام الجامعة في ٢٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣. ن. قدمت هذه المعلومات على بوابة يانار في ١ يوليو/تموز ٢٠١٤ ثم على موقع الجزيرة مباشر مصر. فيما بعد شهد محامياها بأنه نصحها بالآلا تتقدم بشكاوى خشية الفضيحة. لم تبدأ مداوات قضائية في هذه الحالة.

الطلاب

كما أثرت الاعتداءات الجنسية على الطلاب والطالبات المعتقلين أثناء المظاهرات. في شهادات متنوعة تم نشرها على المرصد وفي صحيفة الغارديان، ومن قبل العفو الدولية^{٢٣} تحدث الطلاب عن كيف تم اغتصابهم على يد الضباط، وأحياناً وهم يرتدون ثياباً مدنية، بأنماط متشابهة.

ن.، قيادي طلابي يبلغ من العمر ١٩ عاماً ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين، وه. طالب مسيحي كان يتظاهر ضد قمع الجيش، أفادا بالتعرض للاغتصاب مراراً بسبب متشابهة في مراكز الشرطة شرق ووسط القاهرة في ٨ يناير/كانون الثاني و٢٨ مارس/آذار ٢٠١٤.

"سألني عدة أسئلة، لكن لم تعجبه إجاباتي. ثم طلب منه [رجل شرطة متواضع الرتبة] أن يضع إصبعه الأوسط في مؤخرتي. وفعل هذا مرتين".
ه.، قابلته صحيفة الغارديان.^{٢٤}

٢٣ . انظر: Amnesty International, "Egypt: Rampant torture, arbitrary arrests and detentions signal catastrophic decline in human rights one year after: ousting of Morsi", 3 July 2014 <http://www.amnesty.org/en/news/egypt-anniversary-morsi-ousting-2014-07-02>
٢٤ . <http://www.theguardian.com/world/2014/apr/12/egypt-police-rape-dissidents-crackdown-16000-arrested>

<http://youtu.be/9FOGZ2UbuPU> . ٢٢

أضاف ن. أنه تعرض للضيق بالكهرباء في قضيبيته، وقال هـ. إنه تعرض للاعتداء الجنسي على يد رجل شرطة عندما كان يذهب إلى دورة المياه خلال احتجازه الذي دام ٤٢ يوماً.

التشابه بين الاعتداءات الموثقة يوحي بوجود ممارسات راسخة يتشارك فيها رجال الأمن.

في يونيو/حزيران ٢٠١٤ تم بث مزاعم باغتصاب ضد أربعة طلاب محتجزين في مركز شرطة ٢ في أسيوط، على قناة رابعة تي في التابعة للإخوان المسلمين.^{٢٥}

القُصر

تزامنت هيمنة وزارة الداخلية على عدد من مراكز الأحداث مع موجة من الاعتداءات الجنسية ضد القُصر. الجناة المزعومون هم بالأساس سجناء بالغين، محتجزين إلى جانب الأحداث، في خرق للمعايير الدولية.^{٢٦} أخفق حراس السجون وغيرهم من العاملين بالأمن وإدارة السجون في اتخاذ إجراءات لمنع هذه الهجمات وللتحقيق بشكل فعال في الادعاءات.

طبقاً لاثنتين من منظمات حقوق الإنسان المحلية، فإن ما لا يقل عن ٥٧٠ طفلاً قد قبضت عليهم الشرطة لأسباب سياسية منذ ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣، لكن الظن أن هذا الرقم أقل من التقدير الفعلي بكثير، إذ أنه وفي حالات عديدة لا يتم تسجيل سن المعتقلين أو يتم تزويره بحيث لا تتهم الشرطة باحتجاز أطفال مع بالغين.^{٢٧} منذ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ تم القبض على عدد من الأحداث أثناء المظاهرات غير المصرح بها، وهناك آخرين تم القبض عليهم من بيوتهم أو من مباريات لكرة القدم.^{٢٨}

يدين المحامون ومنظمات المجتمع المدني الأعداد الكبيرة بشكل ملحوظ من العاملين بأجهزة الأمن في مراكز الأحداث، حيث أصبح عدد رجال الشرطة والأمن المركزي في تلك المراكز حالياً أكبر من الأخصائيين الاجتماعيين.^{٢٩}

بحسب منظمة مجتمع مدني، تم تقديم ١٦ شكوى من آباء لأطفال محتجزين، يزعمون فيها أن أبنائهم وقعوا ضحايا للاعتداءات البدنية. هناك منظمة مجتمع مدني أخرى تم إخطارها بعشر وقائع اعتداء جنسي منها عدة وقائع اغتصاب (هتك عرض) ٣٠ لقصر من قبل سجناء بالغين في المؤسسة العقابية في المركز شمال شرق القاهرة. في أغسطس/آب ٢٠١٤ بثت الصحفية منى سلمان ٣ شهادات على قناة دريم تفيديد بها بانتشار الاغتصاب (هتك العرض) في مؤسسة المرج، حيث يتم احتجاز نحو ٩٠ حدثاً برفقة مجرمين بالغين، تحت إشراف المباحث الجنائية.

"من لم يغتصب هو الاستثناء. المدير يعرف تمام المعرفة. عندما يشتكي طفل يرسل ضابط المباحث المغتصب لأسبوع أو أسبوعين إلى وحدة عقابية، ثم يعيده إلى حياته العادية. رئيس القسم مسؤول مباشرة أمام مكتب أمن الدولة. وهو يفعل كل ما بوسعه ليرضي الضابط، يقيد الزيارات، إلخ. على الورق، وزارة التضامن الاجتماعي هي التي تدير المؤسسة، لكن في الواقع الشرطة هي التي تديرها. ضباط المباحث والمخبرين هم المسؤولون، ويسمحون لرؤساء الأقسام بالاستمرار في نشاطهم إذ يستخدموهم في إدارة الأمور.

"وبما أنه لا توجد اختبارات طبية، فالأمراض المعدية منتشرة. الشهر الماضي، كان هناك عشرة على الأقل مرضى في كل قسم. يتم عزلهم في عنبر منفصل دون إشراف، وهناك، وهم وحدهم، يتعرضون لاعتداءات جنسية كثيرة. لا يوجد علاج، ولا إسعاف، ولا ينقل الأطفال إلى المستشفى إلا لو أوشكوا على الوفاة. هناك وفيات كثيرة، لكن لا يتم التبليغ بها. هؤلاء أطفال فقراء للغاية وأهلهم، إذا كانوا متعلمين، ليست لديهم الموارد اللازمة لتقديم بلاغات، ولا يعرفون حتى كيف مات أطفالهم، إذ يتم تزوير تقارير الطب الشرعي".^{٣١}

"ياسر"، موظف سابق في المؤسسة العقابية. هذه الشهادة لم يتسن التأكد منها من جانبنا.

"أمضيت في قسم الشرطة يوماً قبل إحالتي للعقابية. اقترب مني ثلاثة إلى خمسة سجناء واتهموني بأنني ضربت شقيق أحدهم في الشارع. أجبروني على ابتلاع أقراص لأنام. عندما أفقت، وجدت أنهم خلعوا ثيابي واغتصبوني، قبل إجباري على ابتلاع أجزاء من أحذيتهم. في الصباح، جاء الضابط إلى العنبر ووجدني ممدداً مغطى ببطانية وأنزف. لم يفعل أي شيء. ونفس الشيء في اليوم التالي. جاءت أمي لزيارتي لكن لم أتمكن من النهوض. أرسلوا موظف وجدني على الأرض أنزف، مرهق تماماً وغير قادر على التبرز. أخذوني إلى المستشفى. تم فحصي وإجراء عملية لي. استخرجوا ربع صندل من بطني. عندما انتهوا، فتح الضابط تحقيق اغتصاب. من اغتصبوني عادوا وضغطوا علي لأسحب شكواي (...). غادر كل الأطفال إلا الذي اتهمته بالاغتصاب. قال لي، تعال هنا وسوف أخذ تلك الزائدة التي على بطنك لأحميك، لأنك متعب. أمسك بي وأوثق رباط يدي واغتصبي. كنت مرهقاً تماماً من العملية فلم أفعل أي شيء. ثم اغتصبوني مرة أخرى أثناء الليل في سريري (...). إذا كنت أعرف أن تقديم شكوى سيؤدي لهذه العواقب، ما كنت لأشتكي".^{٣٢}

ك. طفل محتجز في المؤسسة العقابية. هذه الشهادة لم يتسن التأكد منها من جانبنا.

في يونيو/حزيران ٢٠١٤، في مركز أحداث كوم الدكا في الإسكندرية، جلبت إدارة السجن مجرمين، ورجال ملثمين وعناصر من الأمن المركزي^{٣٣} لتهدئة انتفاضة لمحتجزين صغار رفضوا الانتقال إلى المؤسسة العقابية. ظهرت مزاعم كثيرة بوقوع أعمال اغتصاب على شبكات التواصل الاجتماعي لكن حتى الآن لم يتقدم الأطفال أو أسرهم ببلاغات.

٣١. <http://www.el-balad.com/mobile/1115720>

٣٢. السابق.

٣٣. <http://www.albedaiha.com/node/50484>; <http://www.alaraby.co.uk/society/854711e7-c0ae-48af-a8aa-1f329f8eb83a>

٢٥. <http://youtu.be/nzHOaS4CJrc>

٢٦. اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. صدقت مصر عليها في ١٩٩٠، مادة ٣٧ (ج)، معايير الأمم المتحدة الدنيا لمعاملة السجناء، ٨ (د).

٢٧. <http://aohr.org.uk/images/reports/atafal.pdf>

٢٨. <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/113508/Egypt/Politics-/Egypst-Detained-Minors-A-Hardship-Untold.aspx>

٢٩. في فبراير/شباط ٢٠١٣ أثناء زيارة إلى المؤسسة العقابية، أدار المركز الوطني لحقوق الإنسان حضور الشرطة المكثف (١٧ رجل شرطة و٩٨ عون أمن) وهو أعلى من العاملين بالخدمات الاجتماعية، وحققة أن إدارة المؤسسة هي رسمياً على عاتق وزارة التضامن الاجتماعي.

٣٠. المصطلح القانوني "هتك عرض" يستخدم في حالات اغتصاب الذكور، إذ أن المادة الخاصة بالاغتصاب في قانون العقوبات تنص على اللقاء الجنسي المهبلي بين الرجال والنساء.

بعد الشهادات التي خرجت من العقابية، تقدم المركز المصري لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، الذي يقوم بمساعدة السجناء الجنائيين، ببلاغ إلى النائب العام ضد وزارة الداخلية ووزارة التضامن الاجتماعي بتهمة التواطؤ في تعذيب قصر (بلاغ رقم ١٧٢٣٤ لسنة ٢٠١٤ للنياية العامة).

بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي صدقت عليها مصر في عام ١٩٩٠، فإن الأشخاص تحت سن ١٨ عاماً يستحقون تدابير حماية خاصة. بموجب المادة ١٩ (١): "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين) عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته". المادة ٣١ (ج) تنص على: "يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعى احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه. وبوجه خاص، يفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل تقتضي خلاف ذلك، ويكون له الحق في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات، إلا في الظروف الاستثنائية".^{٣٤}

حملة منظمة ضد الأشخاص ذوي الميول الجنسية المغايرة

كانت الاعتقالات الجماعية للأفراد ذوي الميول الجنسية المغايرة نسقاً متكرراً من أنساق العنف المرتكب من قبل جهاز الأمن المصري على مدار السنوات الماضية.^{٣٥} منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣ تسارعت وتيرة حملات استهداف الأشخاص ذوي الميول الجنسية المغايرة.

" نعتقد أن السلطات تنظم هذه الحملة القمعية المنتظمة [ضد ذوي الميول الجنسية المغايرة]. منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣ شهدنا مدهامة واحدة على الأقل في الشهر".

س،، من منظمة مصرية معنية بحقوق الإنسان.

طبقاً لمنظمة مصرية معنية بحقوق الإنسان: "هناك على الأقل ١٢ عملية اعتقال للمثليين ومتحولي الجنس بين أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣ ومايو/أيار ٢٠١٤. على مدار هذه الفترة، تم القبض على ٧٧ شخصاً على الأقل. حقيقة أن هذه العمليات أصبحت الآن تشنها شرطة الآداب وليس جهاز الشرطة التقليدي، كما في الحوادث السابقة، تؤدي بنا للاعتقاد بأن هؤلاء الأفراد مستهدفون. هذه المدهامات لا تركز على القاهرة فحسب، بل أيضاً على مناطق الإسكندرية والبحر الأحمر والإسماعيلية والجيزة".

يُمارس العنف الجنسي بشكل ممنهج ضد هذه الفئة من السجناء. من يتم القبض عليهم يتعرضون لفحوصات شرجية إجبارية في الطب الشرعي، وهي من أشكال التعذيب. كما

أفادوا بتلقي تهديدات بالاغتصاب والتحرش الجنسي والاعتداءات الجنسية والاغتصاب بالعصي التي يتم إدخالها في فتحة الشرج. كما يُجبر السجناء على الخضوع لاختبارات الإيدز والكبد الوبائي ج، وغيرها من الأمراض المنتقلة جنسياً. ما إن يصبحوا في السجن، حتى يعاني المتهمون بالمثلثة تحديداً من اعتداءات جنسية من الحراس ومن السجناء الآخرين.

ليس في مصر قانون يحظر صراحة النشاط المثلي. من يتم القبض عليهم يتهمون بـ "ممارسة الفجور" أو "الخروج عن الآداب" جنسياً، وكذا باتهامات أخرى فضفاضة التعريف مثل زعزعة "الآداب العامة" أو "السلوك غير الأخلاقي". يتم إنزال أحكام مشددة بالسجن بعد محاكمات سريعة. بموجب القانون الدولي، فإن القوانين التي تجرم السلوك المثلي بالتراضي بين البالغين تخرق الحق في عدم التمييز والحق في الخصوصية.^{٣٦}

بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ ومايو/أيار ٢٠١٤ تلقى ما لا يقل عن ٣٢ شخصاً أحكاماً تراوحت بين السجن ثلاثة إلى اثني عشر عاماً بتهمة "الفجور" و"الانحراف الجنسي". في أبريل/نيسان ٢٠١٤ تم القبض على رجل وثلاث نساء متحولات الجنس بعد أن داهمت الشرطة شقة سكنية في مدينة نصر واتهمت بـ "الفجور". بعد أقل من أسبوع، أدانتهم محكمة جنح مدينة نصر. تلقى أحدهم حكماً بالسجن ثماني سنوات بتهمة "تيسير الفجور" و"إدارة مكان لأغراض الفجور"، وحُكم على الآخرين بالسجن ثلاث سنوات بتهمة "الفجور". في ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤ في قضية يُشار إليها بقضية "زواج الشواذ"، حُكم على ثمانية أشخاص بالسجن ٣ سنوات (وثلاث سنوات مراقبة) بتهمة (من بين اتهامات أخرى مبهمه) "زعزعة الآداب العامة". ظهر المدعى عليهم في مقطع فيديو يحتفلون على متن "فلوكة" يُفترض أن اثنين ممن على متنها يتبادلون خاتم زواج.

تخرق الشرطة بانتظام مبادئ سرية المداولات القانونية وتخرق الحق في الخصوصية، إذ تسمح للصحفيين بتصوير واستجواب المتهمين دون موافقتهم. بعض المؤسسات الإعلامية تتجاوز لدرجة الكشف عن الأسماء الكاملة للمقبوض عليهم.^{٣٧}

"التغطية الإعلامية للحوادث الأخيرة متشابهة كثيراً في مختلف المنافذ الإعلامية بما يعطي مصداقية أكثر لفكرة أنها حملة أمنية منسقة".

تقرير داخلي لمنظمة مصرية معنية بحقوق الإنسان.

التغطية التهييجية، التي تصور المثلية بصفتها جريمة، تضيف إلى فكرة أنه منذ الثورة تزايدت أعداد المثليين وأنهم جزء من مخطط أجنبي يهدد المجتمع المصري. أفادت تقارير إعلامية بأن الشرطة وجدت واقي ذكري، وهو يعتبر دليل تجريم. بعض الصحفيين ظهر وكأنهم يتصرفون بصفة مخبرين للشرطة. في ٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ تم القبض على ٢٦ رجلاً بتهمة الفجور، في مدهامة على حمام في باب البحر في رمسيس بالقاهرة.^{٣٨} منى

٣٦. انظر لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تونين ضد أستراليا، ١٩٩٤.

٣٧. انظر:

http://videoyoum7.com/7شقة-داخل-شقة/٠٤/٠٥/٢٠١٤/الفيديو-ضبط-٦-بمارسون-الشنود-داخل-شقة

٣٨. في قرار مفاجئ، بتاريخ ١٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٥ تمت تبرئة جميع هؤلاء المدعى عليهم.

٣٤. انظر أيضاً المواد ٣ (١) و٢٧ (ب) (د) و٤٠.

٣٥. منذ ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤ اعتقلت الشرطة المصرية آلاف الرجال بتهمة "الفجور". اشتملت الحملة على مضايقات من الشرطة، والتعذيب. في قضية بارزة في عام ٢٠٠١، شنت شرطة القاهرة وضباط من مباحث أمن الدولة حملة اعتقال جماعية على متن ملهى ليلي يُدعى "كوين بوت" في قارب على النيل. تم اتهام ٥٢ رجلاً بـ "ممارسة الفجور" وحكوا أمام محكمة أمن الدولة العليا طوارئ.

العراقي، الصحفية التي كانت متواجدة في مسرح الأحداث، قامت بتصوير وبث الاعتقال وأظهرت الرجال وهم يُجررون نصف عراة إلى شاحنات الشرطة.

"كان عيد الحب المصري، في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، وكان هناك نحو ٣٠٠ شخص في تلك الفعالية المسائية، أغلبهم شباب. وصلت شاحنة تابعة للشرطة. قبضوا على ٩ رجال وسيدة (...) تعاملوا بقسوة، وضربونا وأهانونا (...) ثم أخذونا إلى مركز شرطة ٦ أكتوبر (...) حبسونا في حجرة وصادروا هواتفنا المحمولة وبطاقاتنا وحاولوا تصوير وجوهنا بهواتفهم المحمولة. أخفينا وجوهنا. نادوا علينا اثنين اثنين. كان هناك الكثير من ضباط الشرطة في مكتب الضابط المسؤول. سخر منا هؤلاء الضباط وقالوا "أنت، أنت سكسي" وكلمات أخرى مهينة. خلعوا ثيابنا وحاولوا إدخال هراواتهم في مؤخراتنا. قاومت وضربوني (...) في اليوم التالي وصل طاقم العمل بمركز الشرطة وأكالوا لنا الإهانات والضربات مجدداً. منعونا من الذهاب للمرحاض. أي شخص يدخل لعمل بلاغ في قسم الشرطة يجلبوه إلى زنزانتنا ويقولون: "انظر الشواذ الذين أمسكنا بهم نائمون معاً".

مثلنا أمام النيابة أثناء ليلة ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣. قال لنا مسؤول النيابة إنه مكتوب في محضر الشرطة أن الشرطة سألتني منذ متى وأنا أمارس هذا السلوك المنحرف وأني رددت قائلاً أنني كنت هكذا دائماً. قلت له هذا كذب. كما أخبرني بأنه تم القبض علي وأنا نائم مع رجل. كتب أنني أنكرت هذا الكلام. ثم قيل لنا إن الفحص الطبي سيحدث في اليوم التالي. أخذونا إلى قسم المناشي (...) في صباح ٦ نوفمبر/تشرين الثاني قال الضباط للسجناء الآخرين "سنجلب أشخاص للنوم معكم، لكن كم منكم مستعدون لدفع مقابل؟" (...) في المساء، تم نقلنا إلى الإدارة الطبية في رمسيس. لم يوقف الضباط الشاحنة أمام مكتب الإدارة، إنما على مسافة بعيدة، وجعلونا نسير في الشارع. كلما سأل أحدهم من نحن يردون "هؤلاء شواذ أمسكناهم نائمون مع بعضهم". ما إن دخلنا المكتب الطبي، حتى ضربنا الضباط وسبونا وراحوا يقولون أننا "خراء" ويرشون علينا الماء، حتى وصل الطبيب. فحصونا ورفض الطبيب إخبارنا بما سيكتبه في التقرير، قائلاً إنه ليس مصرحاً له بإفشاء هذه المعلومة (...) ثم أخذونا إلى معسكر الأمن المركزي في مدينة ٦ أكتوبر. هناك لم يكن الجنود سيئين للغاية، لكنهم حاولوا قص شعرنا. مكثنا هناك ٣ أو ٤ أيام (...) ثم إلى قسم شرطة القرية الذكية ثم قسم كرداسة، حيث أخبرونا أن هناك محاكمتين قائمتين في محافظات لم ندخلها يوماً. أعطاهم أحدنا نقوداً "ليتحقق من الأمر" وتبين أنه لا توجد محاكمات بحقي. كانت الساعة الثانية صباحاً، ثم تركونا نخرج".

هـ. شهادة جمعتها منظمة مصرية معنية بحقوق الإنسان.

"ثمة مبعث قلق آخر الآن، ليس فقط الرجال المثليين ومن يرتدون ثياب النساء هم من يتم القبض عليهم، بل أيضاً متحولات الجنس".

ف. من منظمة مصرية معنية بحقوق الإنسان.

متحولات الجنس، اللاتي يعتبرن ضحايا جهل الشرطة وتحيزها ضدهن، يعاملن معاملة المجرمين، بما في ذلك من المشتغلين بالمجال الطبي. في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤ نقلت صحيفة الوطن شهادة سيدة شابة قبض عليها أطباء في مستشفى الزهراء الجامعي في القاهرة أثناء عملية زراعة ثدي. بعد اتهامها بتلفيق أوراق الهوية، أخذوها إلى قسم شرطة الوايلي، ومن هناك أحيلت إلى النيابة، التي رفضت الاعتراف بأوراقها. ثم تم احتجازها أربعة أيام على ذمة التحقيق، قبل أن يؤكد قاضي صحة أوراقها الثبوتية ويأمر بالإفراج عنها. سرعان ما طعن النائب العام على قرار إخلاء سبيلها وأمر بمثلها أمام قاض آخر.

وفي قضية تُظهر مدى ومجال مراقبة الشرطة لشبكات التواصل الاجتماعي، في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، أدين ستة رجال بالفجور وحُكم عليهم بالسجن سنتين مع الأشغال الشاقة بعد أن وضعوا إعلاناً لشقتهم كمكان للرجال المثليين يمكنهم ممارسة الجنس فيه، على موقع فيس بوك. في قضايا أخرى حديثة، تم استخدام إعلانات خاصة نشرت على مواقع مثل "وورد وايلد ترانسليكشوال داتينغ" كأدلة في تحقيقات جنائية من قبل النيابة.

"يدخلون على التطبيقات الخاصة بالمتحولين جنسياً ليتعرفوا على المشتبهين، ثم يقومون بالقبض عليهم، ويطلبون كلمات السر الخاصة بحساباتهم، ويلتقطون "سكربت شوت" للمواقع ويستخدمونها كأدلة تجريرية أثناء المحاكمات".

ب. من منظمة مصرية معنية بحقوق الإنسان.

في بداية مايو/أيار ٢٠١٤ قبضت شرطة الآداب على خمسة أشخاص في شقة بمدينة نصر، واتهمتهم بأنهم "زبائن" لمن قبضت عليهم في أبريل/نيسان ٢٠١٤ (انظر أعلاه). طبقاً لمنظمات غير حكومية، فمن المرجح أن الشرطة توصلت إليهم من خلال قوائم الاتصال على هواتف أصدقائهم، ومن صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي. في ١٩ مايو/أيار ٢٠١٤ حكمت محكمة عليهم بأحكام تراوحت بين أربع سنوات و١٢ سنة.

في مواجهة هذه الممارسات، نبّه موقع مواعدة المثليين "غريندر" مستخدميهم المصريين، وحثهم على مراعاة الحيطة في تعاملاتهم على الإنترنت: "مصر تعتقل ذوي الميول الجنسية المغايرة والشرطة قد تعد حسابات مزيفة كأفراد من ذوي الميول الجنسية المغايرة لعمل كمائن لك. برجاء توخي الحذر في الترتيب للمقابلات مع أشخاص لا تعرفهم، واحترس من نشر أي شيء قد يكشف هويتك".

هذه الهجمات تعد مقلقة أكثر نظراً لأنه بين ٢٠٠٤ و٢٠١٣ وبعد حملة قادتها هيومن رايتس ووتش ونشطاء محليين رداً على آلاف الاعتقالات التي شنتها الشرطة في بداية الألفية الجديدة، توقفت الملاحقات القضائية الخاصة بالفجور تقريباً، باستثناء خمسة رجال أدينوا في ٢٠٠٨ وحُكم عليهم بالسجن ٣ سنوات بعد إجبارهم على الخضوع لاختبارات الإيدز.

٣. العنف الجنسي كأداة سياسية

العنف الجنسي المرتكب بحق السجناء السياسيين

"في حين أن جميع السجناء عرضة للتعذيب والإهانات الجنسية أثناء الساعات الأولى التالية على اعتقالهم، في أقسام الشرطة ومراكز الاحتجاز، فإن أخطر الانتهاكات الجنسية، لا سيما في حالة الرجال، تكون على يد الأمن الوطني والجيش. هذه الإهانات تستهدف السجناء السياسيين المشتبه بحجبتهم لمعلومات".
د. عضو بمنظمة مصرية معنية بحقوق الإنسان.

"كشف العذرية"

بالنسبة للمعتقلات السياسيات، فإن "كشف العذرية" مسألة شبه ممنهجة. يتكرر هذا الفحص أحياناً عدة مرات في محاولة واضحة لإهانة السجين وإذلالها. طبقاً لشهادات جمعتها منظمات مجتمع مدني قريية من الإخوان المسلمين، فإن "كشف العذرية" يتم أحياناً على يد العاملين بالسجن أو على يد سجينات أخريات بناء على طلب ضباط الشرطة. كما تناقلت سجينات الإخوان تعرضهن لاختبارات حمل.

"عندما تم نقلي إلى السجن، طلبت إدارة السجن إجراء فحوصات حمل. رفضت لكنهم أجبروني عليه، وتم في مستشفى طريق الفرج. عدت إلى السجن حيث نفذوا الاختبار مرة أخرى. لم يحدث لي وحدي، إنما لجميع السجينات اللاتي كن معي في قسم الشرطة".
ج.، شهادة جمعتها منظمة معنية بحقوق الإنسان مقربة من الإخوان المسلمين. لم يتسن لنا التأكد من هذه المزاعم من جانبنا.

الاغتصاب والاعتداءات الجنسية

رغم ندرة الشكاوى والبلاغات المقدمة، فإن حالات عديدة للغاية قد تم توثيقها منذ يوليو/ تموز ٢٠١٣ حول اغتصاب سجناء سياسيين على يد الشرطة والأمن الوطني وعناصر استخباراتية عسكرية في أقسام الشرطة وفي السجون المدنية والعسكرية وفي مراكز احتجاز سرية.

أكثر الحالات جسامة كانت حوادث اغتصاب وقعت داخل مقار احتجاز سرية، لا سيما في سجن العزولي العسكري داخل مقر للقوات المسلحة في الإسماعيلية، على مسافة ٦٢ كيلومتراً شمال شرق القاهرة، حيث تناقلت التقارير احتجاز ٤٠٠ سجين على الأقل. وثقت منظمة العفو الدولية عدة حالات عنف جنسي اشتملت على الاغتصاب بهراوة معدنية ساخنة في الشرج، والصعق بالكهرباء عند المناطق الجنسية والتهديد باغتصاب القريبات.^{٣٩} لم

يتمكن الضحايا من التعرف على الجناة، لكن أفادوا بأن الاستجابات تمت في حضور ضباط من مباحث الأمن الوطني، من المخابرات العسكرية، وهو فرع في الجيش كان يشرف عليه عبد الفتاح السيسي حتى ٢٠١٢.٤٠

هناك عشرات الادعاءات بوقوع أعمال اغتصاب ضد سجناء سياسيين، بعضها ذكرت هوية الضحايا، على مواقع التواصل الاجتماعي وتعممها منظمات ومواقع معلومات مقربة من الإخوان المسلمين. إحدى هذه المنظمات أكدت أنها جمعت شهادات اغتصاب من سجناء شبان غير مسجلين، قامت شرطة الأمن الوطني وضباط الشرطة بنقلهم إلى السجن: "الضحايا ينقلون قسراً من السجن إلى معسكرات تدريب أمنية حيث يحدث الاغتصاب، ثم يُعادون إلى السجن. جميع هذه الحالات حظينا فيها بالقدرة على الوصول للضحايا، الذين لم يكونوا مسجلين ضمن قوائم السجناء".^{٤١} لم يتسن التأكد بصفة مستقلة من صحة هذه المزاعم.

أفادت جماعات تساند الإخوان المسلمين بأن هناك ما لا يقل عن ١٥٠٠ سيدة من الإخوان داخل السجون. يقولون إنهم وثقوا ٢٠ حالة اغتصاب في السجن والعديد من الإجهاضات. أفادوا بحالات أُجبر فيها السجناء على مشاهدة أفلام جنسية وعلى غسل الأرض بأجسادهم العارية.

نظراً للعلاقات الصعبة بين الإخوان المسلمين والنشطاء "الليبراليين"، وكذا نظراً للمشكلات في توثيق حالات الاغتصاب بشكل عام وفي القدرة على الوصول للمحتجزين المتهمين بتأييد الإخوان المسلمين تحديداً، فلم تتمكن منظمات المجتمع المدني المستقلة من تأكيد هذه المزاعم.

ممارسات تشهيرية

الاتهامات ذات الطابع الجنسي في قضايا الاعتقال السياسي

غالباً ما يتم تليفق تهم ذات طابع جنسي ضد المحتجزين السياسيين في محاولة لتدمير سمعتهم، ووصمهم باعتبارهم "شواذ" جنسياً. تم اتهام السيدات المعتقلات في المظاهرات المناهضة للانقلاب بممارسة الدعارة واستخدام فيديوهات خاصة على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالسجناء باعتبارها أدلة اتهام ضدهن، كما هو الحال في محاكمة الناشط علاء عبد الفتاح في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، حيث يظهر الفيديو الخاص زوجته وهي ترقص في حفل عائلي تم عرضه واستخدامه ضده.

وفقاً لشهادة نشرت على موقع "العربي الجديد" في يوليو/تموز ٢٠١٤،^{٤٢} تم إلقاء القبض علي من قبل ضباط الشرطة في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ من أمام جامعتي، عقب مسيرة رافضة للانقلاب العسكري. ضابط برتبة عقيد لم يسجل أياً من كلامي في المحضر

٤٠. السابق.

٤١. تقرير لمنظمة غير حكومية مقربة من الإخوان المسلمين.

٤٢. انظر: <http://www.alaraby.co.uk/investigations/f10a75f6-3df5-4a7e-8019-b20762802d11#sthash.jHAGhVHB.dpuf>

٣٩. انظر:

Amnesty International, "Egypt: Dozens of disappeared civilians face ongoing torture at military prison", press release, 22 May 2014. <http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/egypt-dozens-disappeared-civilians-face-ongoing-torture-military-prison-2014>

لكنه سألتني إن كنت عذراء، مضيفاً أن تحقيقاته تشير إلى أنه ألقى القبض علي في "شقة لممارسة الدعارة". ذكرت الضحية أن الضابط هجم عليها ملامساً إياها بيده وضربها وهددها بالاعتصاف في حال لم تعترف بالعمل في بيوت الدعارة. قالت إنه في اليوم التالي، تم تجريدها من ملابسها وتعرض جسدها العاري للضرب أمام أحد المعتقلين الرجال، الذي كان يبدو عليه علامات التعذيب. تعرضت للاغتصاب من قبل الضابط الذي هددها بالاعتصاف من قبل. ساعده على ذلك ثلاثة جنود. قالت، "فقدت وعيي وعندما أفقت وجدت نفسي عارية تماماً. تركوني على هذه الحال ثلاثة أيام، حتى أحضروا لي ملابس وأطلقوا صراحي في منطقة نائية". لم يتسن التأكد من هذه الادعاءات بصورة مستقلة.

الابتزاز على أساس جنسي

كما أفادت بعض الشهادات بأعمال ابتزاز على أساس جنسي ضد السجناء لمنعهم من تقديم الشكاوى.

ألقى القبض على أ.، وهو طالب في السنة الثانية بكلية العلوم في جامعة الأزهر، حيث كان يعيش في كفر الدوار وكان عضواً بحزب النور السلفي، تم إلقاء القبض عليه في فبراير/ شباط ٢٠١٤ عند كمين بمنطقة الجبل الأحمر بالحي السادس بمدينة نصر شرق القاهرة، حيث تنبه الضباط إلى رنة هاتفه المحمول المناهضة للانقلاب، واحتواء هاتفه على صور المظاهرات. ذكر أنه تم تجريده من ملابسه وتعرض للضرب بعضاً ووضعوا الأسلاك الكهربائية بين عضوه التناسلي. وزعم أنه تعرض لهتك عرضه باليد، ثم اغتصب بشكل كامل، وهدده الضابط حينها ببث فيديو لجريمة اغتصابه في حال تقدمه ببلاغ أو شكوى لأية جهة.^{٤٣}

التسريبات المنتظمة لوسائل الإعلام

ذكرت شهادات عديدة أن ضباط الشرطة قاموا بتصوير المعتقلين، على وجه الخصوص ضد الأقليات الجنسية. تم نشر عشرات من التسريبات والصور والفيديوهات للمتهمين، وفي بعض الحالات يتم التعرف على الهوية الكاملة للمتهم، في وسائل الإعلام. في بعض القضايا يتم مد الصحفيين بمعلومات عن أماكن احتجاز المتهمين في وقت مبكر. هذه التسريبات تغذي الخطاب الإعلامي "المضمحل" الذي جاء ما بعد الثورة والذي يحتاج للتنظيم.

العنف الجنسي والتضييق على المجتمع المدني

القيود على الحشد الشعبي

العواقب قصيرة الأجل للعنف الجنسي المعتم هي أن الحشد الشعبي يصبح محدوداً، أو ينتفي بالمرة، بما أن النشاط والمواطنين العاديين، لا سيما النساء، يواجهون تهديدات صريحة، لا ضمنية، بالاعتصاف في المجال العام. هذا التكتيك كان له أثر كبير، مع تزايد

عدد الحركات الاحتجاجية وحتى الاجتماعات صارت تنظم عبر الإنترنت لتجنب الاعتقالات والاعتداءات. النشاط على وجه الخصوص على معرفة بهذا التكتيك، خاصة وأنهم هم الذين يدفعون الثمن في لحظات حساسة من الناحية السياسية، لاسيما قبيل الانتخابات. في ٧ يوليو/تموز ٢٠١٤، أرسلت "هند" (اسم مستعار)، الناشطة البارزة في ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، شهادة حاسمة نشرت على موقع مدى مصر. أكدت الشهادة أنه "مع حلول نهاية عام ٢٠١١ كانت تتلقى مكالمات تهديد مجهولة على الهاتف في يوم تنظيم أية مظاهرة سياسية أو اجتماع كان الصوت المجهول يخبرها إنه عليها أن تستعد "لذ***" هذا المساء. "كما تم نشر فيديو على موقع يوتيوب يحوي صوراً ملفقة لهند في أوضاع جنسية موحية مع رجل. انتشرت شتيمة على شبكات التواصل الاجتماعي باعتبارها "شر*** الإخوان". تعتبر هند أن توقيت الهجوم عليها كان محسوباً، والذي يهدف لإخراستها قبل بدء الانتخابات الرئاسية.^{٤٤}

وفقاً لصحفية وثقت قصتها، "ازدادت الأمور سوءاً بنهاية عام ٢٠١٣. تم نسخ رسائل خاصة من بريدها الإلكتروني ورسائل دردشة خاصة مع صديقها ووضعها تحت باب منزلها. تلقت تهديدات قبل تنظيم مظاهرة أمام مجلس الشعب (...). في مساء ٢٦ ديسمبر/كانون الأول، في أحد شوارع وسط البلد، أمسك ثلاثة رجال بها. قالت، "أحدهم قال لي: "قال لي أنت بتمشي لوحدك كثير الأيام دي، وده مش غريب على كلبة شارع زيك عايزة تتذ***. قوليلي لو عايزاه. لو ماقلتيش أحط السكنية دي في كذ***". ثم قام بتقطيع سروالي عند الفرج بالسكين".

"نزفت دماء من موضع ضربة السكين؛ وضع الرجل أصابعه في الدم ولطخ به فم هند. ثم أعطى السكين للرجل الثاني فيما قام الثالث بتصوير المشهد بهاتفه المحمول. أمر الرجل الأول هند بأن تجثو على ركبتيها. قالت هند، "قال لي اركعي في مكانك الطبيعي وقومي بدورك، ولا . . [ذاكرًا اسم صديق هند] أحسن مني؟ مصد***ي، ولو عضيتيني هاضربك بالسكينة". في ذلك الحين كان الرجل الثاني ممسكاً بالسكين على رقبتها. بينما أدخل يده الأخرى في فتحة شرح هند. "قذف الرجل منيه في وجهي، ثم أدخل قضيبه داخلي سريعاً وسألني أيهما أعجبني أكثر. أمرني بعدها بالوقوف وقال لي إنه سوف يرسل الفيديو إلى صاحبي الذ***". وتروي لنا هند أن آخر ما قاله الرجل لها كان عن "خو*** ٢٨ يناير اللي بياخدوا في الفتحات الثلاثة زيك".

بالإضافة لذلك، فالآثار الخائفة للعنف الجنسي تقع أيضاً ضمن الآثار المترتبة على حملة القمع العامة على منظمات المجتمع المدني التي شنّها نظام الرئيس السيسي وحكومته.

في يوليو/تموز ٢٠١٤، أعلنت الحكومة إنذاراً على المنظمات غير الحكومية للتسجيل بموجب القانون القومي، قانون ٨٤ الخاص بالجمعيات الأهلية، أو مواجهة العواقب القانونية. يضع هذا القانون قيوداً على استقلالية وأنشطة المنظمات. وبينما انتهى موعد المهلة المحددة، ولم يتقرر مقاضاة أي من المنظمات غير الحكومية، لم تصعد السلطات رسمياً ضدها. بالإضافة لذلك، فقد زادت عقوبة تلقي التمويل الأجنبي بموجب التعديلات القانونية التي أقرها الرئيس

٤٤. انظر: <http://www.madamasr.com/sections/politics/sexual-assault-and-state-history-violence>

٤٣. شهادة موثقة من قبل هـ.، خبير قانوني وعضو في مركز للضحايا.

السياسي في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ بهدف منع "الإضرار بالأمن القومي" بالسجن ٢٥ عاماً.^{٤٥} أجبرت هذه الإجراءات منظمات حقوق الإنسان على الحد من أنشطتها وتمويلها.

تكرر أيضاً الاستهداف المباشر للمدافعات عن حقوق الإنسان: عزة سليمان، المحامية الحقوقية ومؤسسة مركز المرأة المصرية للمساعدة القانونية تواجه حالياً دعوى قضائية بعد إدلائها بشهادة تطوعية ضد قوات الأمن في مقتل الناشطة شيماء الصباغ في احتجاج جرى بمدينة القاهرة في ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٥.^{٤٦} تقضي أخريات مدافعات عن حقوق الإنسان بينهن سناء سيف ويارا سلام عامين حبسا بتهمة التظاهر غير القانوني.

في ٤ أبريل/نيسان ٢٠١٥، داهمت قوات الأمن مقر راديو حريتنا وألقت القبض على أحمد سميح، مدير معهد الأندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف ورئيس تحرير الراديو.

ساهمت هذه الإجراءات القمعية ضد منظمات حقوق الإنسان إلى حد كبير في خنق المجال العام.

شيطنة المعارضة

بالإضافة إلى السيطرة على المجال العام، فمثل هذا العنف يستخدم في نزع المصادقية عن المعارضة وفي شيطنة شبكات التواصل الاجتماعي، التي تُصور على أنها تروج للتخلل الأخلاقي. كثيراً ما يتم تصوير المظاهرات على أنها عرض للانحراف الأخلاقي، سببها تأثير شبكات التواصل الاجتماعي والثقافة الغربية، التي تشجع على "السلوك المنحرف".

أثر الاستراتيجيات الهادفة إلى "جنسنة" السياسة وشيطنة المعارضة ظهر بعد الاستعراض الدوري الشامل لمصر في مجلس حقوق الإنسان في ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤. في اليوم التالي أهين العديد من ممثلي منظمات حقوق الإنسان المستقلة في الصحافة التابعة للنظام، التي اتهمتهم بأنهم "متحولون جنسياً" و"مدافعين عن الشواذ".^{٤٧}

زرع المشروعية الأخلاقية للنظام

الحملة التشهيرية في الإعلام تشجع المجتمع على تقديم المعلومات والتصرف بصفة "المخبر" على الأقليات الجنسية. هذا جزء من استراتيجية النظام لإظهار أنه محافظ أخلاقياً، في محاولة لكسب تأييد المحافظين من السكان الذين جلب دعمهم الإخوان المسلمين إلى السلطة.

٤. تورط الفاعلين من الدولة

تورط أفراد الشرطة والجيش والأمن

إن عملية التحقيق مع المشتبهين تحدث بشكل مطرد داخل مراكز الاحتجاز، في غياب المحامين والأهالي وفي حضور الشرطة والجيش وعناصر من الأمن الوطني والمخابرات العسكرية. يبسر هذا ارتكاب أعمال العنف الجنسي على كافة مراحل المداولات الشرطة والقضائية والحسبية. يحدث العنف الجنسي في الشارع وفي الجامعات وعند الكائن ونقاط التفتيش وداخل عربات الشرطة وأثناء نقل السجناء وفي الأقسام وأثناء عمليات التفتيش عند مداخل السجون والمحاكم، وفي مقار الاحتجاز الرسمية والسرية. هناك شكاوى وشهادات ومزاعم تخص ضباط شرطة وعاملين بالسجون وحراس وحارسات بالسجون وضباط بالأمن المركزي ومن الأمن الوطني ومن المخابرات الحربية.

يظهر من تفاصيل الشهادات تقسيم للعمل بين وزارة الداخلية والجيش، مع تولى الجيش لمهمة تعذيب بعض السجناء السياسيين المحالين إليه من الشرطة، من أجل الحصول على اعترافات يسجلها بعد ذلك الأمن الوطني.^{٤٨}

تتناقلت جماعات مقربة من الإخوان المسلمين شهادات حول حالات اغتصاب ارتكبتها أفراد من الشرطة، بمشاركة من عناصر من القوات المسلحة. ينطبق هذا الوصف على الشهادات التي خرجت من سجن الأبعدي بمدينة دمنهور شمالي القاهرة، حيث وطبقاً لمصادر من الإخوان المسلمين، قام جنود مقنعون في ثياب رسمية حسب المزاعم بالمشاركة في واقعة اغتصاب جماعي لثمانية سجناء.^{٤٩} لم تتمكن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان من جانبها، من التأكد من صدق هذه المزاعم.

إن المشاركة المباشرة من الجيش في العنف الجنسي ظهرت على العلن في مارس/آذار ٢٠١١ عندما تعرضت سبع مظاهرات لكشف العذرية في المتحف المصري بميدان التحرير تحت إشراف رئيس المخابرات العسكرية حينها اللواء عبد الفتاح السيسي، الذي أصبح رئيساً. في ذلك التوقيت برر أعمال الجيش تلك زاعماً بأن الكشوفات مصممة لـ "حماية المظاهرات من الاغتصاب، وحماية الجنود من مزاعم الاغتصاب". تقدمت إحدى الضحايا بشكوى ضد الحكومة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، وقضت محكمة إدارية بأن ممارسة كشف العذرية منتشرة في السجون العسكرية المصرية وأمرت بحظرها. لكن هناك شخص واحد، هو طبيب بالجيش، خضع للملاحقة القضائية، وفي ١٤ مارس/آذار ٢٠١٢ تمت تبرئته أمام محكمة عسكرية.

في قضايا أخرى، رغم أن الفدرالية الدولية ليس عندها أدلة على أمر القادة لعناصر الأمن أو الجيش بارتكاب أعمال عنف جنسي أثناء المدهامات والاعتقالات وجمع المعلومات من

٤٨. انظر: Amnesty International, <https://www.amnesty.org/en/articles/news/2014/07/egypt-anniversary-morsi-ousting/>.
٤٩. <http://www.alaraby.co.uk/investigations/f10a75f6-3df5-4a7e-8019-b20762802d11#sthash.JJERmC1U1.dpuf>.

٤٥. المادة ٧٨ المعدلة هي " كل ممن طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ ولو بالواسطة من دولة أجنبية أو ممن يعملون لمصلحتها أو من شخص أو أشخاص عادية أو اعتبارية أو منظمة محلية أو أجنبية أو أي جهة أخرى لا تتبع دولة أجنبية ولا تعمل لصالحها أموالاً سائلة أو منقولة أو عتاد أو آلات أو أسلحة أو ذخائر أو ما في حكمها أو أشياء أخرى أو وعد بشيء من ذلك بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية أو المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها أو القيام بأعمال عدائية ضد مصر، أو الإخلال بالأمن والسلام العام يعاقب بالسجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن خمسمائة ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به وتكون العقوبة الإعدام أو السجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن خمسمائة ألف جنيه إذا كان الجاني موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة أو ذا صفة نيابية عامة أو إذا ارتكب الجريمة في زمن الحرب أو تنفيذاً لغرض إرهابي".
٤٦. لمزيد من المعلومات انظر:
<https://www.fidh.org/International-Federation-for-Human-Rights/north-africa-middle-east/egypt/egypt-judicial-harassment-of-ms-azza-soliman>
<http://www.albawabnews.com/884979>

المتظاهرين، فهم على الأقل قد أخفقوا في اتخاذ إجراءات للتحقيق أو معاقبة الفاعلين من أعوان الدولة الذين ارتكبوا أعمال عنف جنسي، وأخفقوا في منعهم من القيام بذلك، في خرق لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي. العديد من الأعمال المبلغ بها وقعت في ظروف كان يعرف فيها القادة أو يجب أن يعرفوا بالجرائم التي تحدث، بما في ذلك أعمال العنف الاعتيادية في مراكز الاحتجاز الخاضعة لإدارتهم. إن القانون الدولي ينص على أنه عندما تعرف دولة أو يكون لها أن تعرف بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ثم تحقق في اتخاذ تدابير مناسبة لمنعها، فهي إذن يمكن أن تخضع للمحاسبة.

الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد السجناء في عهدة أعوان الدولة يمثل تعذيباً ومعاملة سيئة^{٥٠} وتتحمل الدولة المسؤولية المباشرة عنه. بموجب المواثيق الدولية التي صدقت عليها مصر، فإن على الدول اتخاذ تدابير كافية لمنع التعذيب^{٥١} ولا بد من ملاحقة جميع الأشخاص المسؤولين عن أعمال التعذيب أو محاولة التعذيب أو التواطؤ فيه أو المشاركة فيه.

على السلطات المصرية التزامات دولية باتخاذ تدابير لمنع التعذيب وغيره من صنوف العنف الجنسي، بحيث تحقق بشكل فعال وتفرض عقوبات على الجناة وتوفر الانتصاف والجبر للناجين.^{٥٢}

دور "الإعاقة" الذي يمارسه نظام القضاء

شكاوى الانتهاكات الجنسية المقدمة ضد أعوان الدولة ووجهت على طول الخط بالإعاقة والتعطيل، إذ تمارس ضغوط على الضحايا لسحب بلاغاتهم، وتكون التحقيقات غير ملائمة. هناك العشرات من الشهادات التي اشتملت على تهديدات وأعمال تنكيل وانتقام قام بها ضباط شرطة وحراس سجون ضد الضحايا وعائلاتهم لمنعهم من تقديم شكاوى وبلاغات.

"العائق الأساسي أمام بدء العملية القضائية في أغلب الحالات، هو رفض الضحايا تقديم بلاغات. النيابة لا تبالي، وليست حساسة لاحتياجات الضحايا ولا تهتم كثيراً بهذه البلاغات. قد تمارس ضغوط بحيث يسحب الضحايا شكاواهم. وقد تستجوب ضحايا مصدومين تعرضوا للتو لساعات من التعذيب".

ي،، خبير في نظام العدالة الجنائية في منظمة معنية بحقوق الإنسان.

في مايو/أيار ٢٠١٣ تم إنشاء إدارة لمتابعة جرائم العنف ضد المرأة في وزارة الداخلية، مسؤول عن فتح التحقيقات. لكنه لم يسهم بعد في زيادة فعالية التحقيقات والملاحقات القضائية، إنما ينزع لحجب المداويل ويحول دون بدايتها، مع ممارسة المحققين لضغوط على الضحايا ليسحبوا شكاواهم.

"الأطفال يعانون من الخوف من الانتقام لدرجة رفضهم تقديم شكاوى. لا أعرف بأيّة شكوى رسمية قائمة. هناك حالة لأم، تقدم بشكوى اغتصاب نيابة عن ابنها في الإسكندرية بعد الاعتداء عليه في كوم الدكة في ١١ يونيو/حزيران ٢٠١٤. تم سحب الشكوى من قبل الطفل بعد تحقيق من "وحدة حقوق الإنسان" بوزارة الداخلية، وقد مارست ضغوطاً عليه".

ي،، محام وعضو بمنظمة معنية بالدفاع عن حقوق الطفل.

يعزز من إفلات مسؤولي إنفاذ القانون من العقاب تزايد لجوء عناصر الشرطة لارتداء ثياب مدنية، ما يسهم في تفشي مناخ الخوف. أسانيد الإتهام في قضايا العنف الجنسي من قبل النيابة كثيراً ما تستند حصراً إلى تحقيقات أجهزة الأمن، ما يؤدي للتساهل مع أعمال العنف الجنسي المرتكبة أثناء الاعتقالات. يشير هذا إلى التواطؤ بين الشرطة وأجهزة الأمن والمخابرات العسكرية والسلطات القضائية.

طبقاً لللائتلاف العام لضباط الشرطة، فإن مجموعة من الإدانات الأخيرة بحق رجال شرطة متواضعي الرتبة، كانت تهدف إلى حماية كبار الضباط وضمان خضوع مرؤوسيههم، ما يشير إلى صراع على السلطة بين كبار الضباط وصغار العاملين بالشرطة.^{٥٣}

"إنهم يحاولون نقل رسالة مفادها أن الضباط متعلمين بينما صغار العاملين بالشرطة جهلة وهمج".

أ،، باحث متخصص في القضايا الأمنية

في حالات بعينها، يرتكب العنف الجنسي وتتساهل معه سلطات إنفاذ القانون، كما في حالة الاتهام بـ "الفجور"، حيث تسمح المداويل الرسمية بإجراء فحص شرطي بناء على طلب النيابة و"كشف عذرية" في حالات الاغتصاب.

التواطؤ بين نظام القضاء وقوات الأمن، بالإضافة إلى تسييس سلطات إنفاذ القانون، يدفع المواطنين إلى تولي العدالة بأنفسهم، ويفتح الباب أمام الانتقامات الشخصية. في ٤ يوليو/تموز ٢٠١٤، تم إخصاء محمد كمال في الشارع، وهو ضابط شرطة بمدينة نصر، بعد اتهامه على وسائل التواصل الاجتماعي باغتصاب طالبة من الإخوان المسلمين في شاحنة للشرطة.

إخفاق وزارة العدالة الانتقالية في تمرير قانون للعدالة الانتقالية للتصدي لقضية العنف الجنسي، يزيد من إلهاب مناخ الإفلات من العقاب السائد في مثل هذه الجرائم.

٥٠. تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة A/HRC/7/3 2008.
٥١. انظر تحديداً اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، صدقت عليها مصر في ١٩٨٦ (مادة ٤ إلى ٧).
الحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تكفله أيضاً: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، صدقت عليه مصر عام ١٩٨٢ (مادة ٧) والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (مادة ٥).
٥٢. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مادة ٢.

٥٣. انظر: <http://www.madamasr.com/sections/politics/between-ranks>

إنكار السلطات السياسية

تضم الاستراتيجية إجراءات لمنع ومعاينة العنف المرتكب من فاعلين من الدولة وتدعو المجلس القومي للمرأة إلى اعتماد عملية تشاورية مفتوحة وشفافة.

في يوليو/تموز ٢٠١٤ ذكرت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أنها "قلقة للغاية من مستوى العنف الجنسي المرتفع المشتمل على أعمال عنف جنسي تم ارتكابها ضد سجناء معتقلين، أثناء مرحلة ما قبل المحاكمة، وكذا ثقافة الإفلات من العقاب التي تحول دون قيام الضحايا، لا سيما النساء، بالحصول على العدالة في المواقف المرتبطة بالتحرش الجنسي والاعتصاب والاعتداء الجنسي في الأماكن العامة وأثناء المظاهرات".^{٥٩} في قرار يدين ارتكاب أعمال الاعتداء الجنسي والعنف الجنسي في جمهورية مصر العربية، تم اعتماده في يوليو/تموز ٢٠١٤،^{٦٠} دعت اللجنة الأفريقية السلطات المصرية إلى ضمان مثول جناة العنف الجنسي أمام العدالة واتخاذ التدابير اللازمة لتيسير وصول الضحايا للماكم الوطنية وضمان الحق في الجبر. كما دعت الحكومة المصرية إلى توفير الدعم الطبي والنفساني لضحايا العنف الجنسي، وضمان قدر أكبر من الحماية والسلامة للسيدات في ممارسة حقوقهن الخاصة بالتجمع والتظاهر السلمي.

بدلاً من إدانة العنف، فإن السلطة السياسية تنزع لانتقاد الضحايا علناً. تعليقاً على قضية ن.، طالبة الأزهر التي زُعم أنها تعرضت للاغتصاب في سيارة للشرطة في ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ أمام جامعتها،^{٥٤} أعلن وكيل وزير الداخلية لشؤون حقوق الإنسان اللواء أبو بكر عبد الكريم للصحافة أنها "غير منطقية" وأن هدفها الوحيد هو "قلب الرأي العام ضد الشرطة".^{٥٥} الإنكار المتكرر من السلطات يشجع على إفلات الشرطة وقوات الأمن من العقاب.

تم إنشاء المجلس القومي للمرأة بقرار رئاسي في عام ٢٠٠٠ ويتم ترشيح أعضائه من الحكومة. على مدار فترة وجوده، باستثناء فترة في ظل حكم مرسي، كان يميل لتبني مواقف الحكومة، ويتمادى لدرجة تبرير الهجمات على المتظاهرات. ورغم كثرة الادعاءات فإن أعضاء المجلس أنكروا تورط مسؤولي إنفاذ القانون في جرائم عنف جنسي ضد متظاهرات ومعتقلات:

"من المستحيل أن ترتكب منظمة شبه عسكرية مثل الشرطة جرائم عنف جنسي في السجون المصرية".

ميرفت التلاوي، رئيسة المجلس القومي للمرأة، يوليو/تموز ٢٠١٤^{٥٦}

"لن يرفع المجلس القومي للمرأة إصبعاً للدفاع عن الشابات المعتقلات بالأمس من قبل الشرطة العسكرية في مسجد النور بالعباسية. ليست قضيتهم وطنية ولا قومية".

د. عزة هيكل، عضوة بالمجلس، ٥ مايو/أيار ٢٠١٢ في أعقاب القبض على ١٥ شابة في اعتصام إسلامي.^{٥٧}

ثمة جملة من الإجراءات الهادفة إلى "مكافحة العنف ضد المرأة"، نص عليها اتفاق بروتوكولي اعتمده وزارة الداخلية والمجلس القومي للمرأة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٣،^{٥٨} وكان غير فعالاً إلى حد بعيد: تدابير لمكافحة التحرش الجنسي غير كافية، وإدارة بوزارة الداخلية مسؤولة عن التحقيق في العنف الجنسي لعبت دوراً في إحباط الشكاوى ومكافحة التحرش الجنسي تستخدم في تعزيز القبضة الأمنية.

ينسق المجلس القومي للمرأة عملية صياغة استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، بالتعاون مع الحكومة. بحسب تقارير إعلامية فقد أتم المجلس القومي للمرأة الاستراتيجية لكن لم يعلن عنها على الملأ بعد. حتى الآن لم تشتمل العملية على مشاورات كافية مع منظمات حقوق المرأة ومع ممثلين آخرين عن المجتمع المدني. تدعو الفدرالية الدولية إلى أن

^{٥٤}. القضية منكرة أعلاه.

^{٥٥} http://almashhad.net/News/756652.aspx#sthash.JyUiluQA.dpuf

^{٥٦} http://elsharq.tv/node/143952

^{٥٧} http://gate.ahram.org.eg/News/204388.aspx

^{٥٨} http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1233420&

^{٥٩}. قرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب رقم ٢٨٧ حول انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، يوليو/تموز ٢٠١٤.

^{٦٠}. قرار اللجنة الأفريقية رقم ٢٨٨ بإدانة جناة الاعتداء والعنف الجنسي في جمهورية مصر العربية، يوليو/تموز ٢٠١٤.

٥. النتائج والتوصيات

منذ عزل محمد مرسي، بدأت قوات الأمن تحت ذريعة "الحرب على الإرهاب" حملة قمع موسعة استهدفت الخصوم السياسيين، وقد أشرف عليها الجيش بقوة، مع استخدام العنف الجنسي في القمع والتعذيب والإهانة. لكن العنف الجنسي لا يستخدم فحسب ضد الخصوم السياسيين. فأي شخص يدخل تحت دائرة قمع قوات الأمن هو عرضة للعنف الجنسي: ممثلو المجتمع المدني، المتظاهرون، النشطاء، من توجد تصورات بخرقهم للأخلاق العامة، لا سيما ذوي الميول الجنسية المغايرة، وكذا المحتجزين الجنائيين والقصر في مراكز الاحتجاز كانوا ضحايا للعنف الجنسي المرتكب من قبل فاعلين من الدولة، بما في ذلك الشرطة، وأمن الدولة والجيش.

رغم أن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ليس لديها أدلة على أن القادة أمروا عناصر عسكرية أو أمنية بارتكاب أعمال عنف جنسي أثناء المدهامات والاعتقالات وفي مراكز الاحتجاز، فنظراً للتوسع في هذه الأعمال وتشابه أنماط العنف والإفلات العام من العقاب، فهي مؤشرات إلى أن هذا العنف يشكل جزءاً من استراتيجية سياسية محتملة. في الوقت نفسه فإن نظام الرئيس السيسي يُمثل بصفته حامي النظام الأخلاقي، من أجل حشد دعم الجمهور ولتبرير تدعيم جهاز أمن الدولة.

ورغم التغييرات في النظام السياسي، فإن مشاركة مسؤولي إنفاذ القانون في جرائم العنف الجنسي ضد المتظاهرات استمرت، والمسؤولين عن تلك الجرائم ما زالوا يستفيدون من الإفلات التام من العقاب. هذا يشير إلى الاستمرار على أعلى مستويات وزارة الداخلية والقوات المسلحة، في مقاربة تهدف إلى الحد من تواجد النساء وتهميش هذا التواجد، في الأماكن العامة بشكل عام، وفي المجال السياسي على الأخص. في هذا الصدد، أظهرت حكومة محمد مرسي الإسلامية، والحكومات القائمة منذ ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣ - من خلال تسامحهم مع الاعتداءات الجنسية المرتكبة على يد قوات الأمن - أنهم يتشاركون في القيم المحافظة فيما يخص فرض القيود على تواجد المرأة في المجال العام.

والإصلاحات المتفرقة والمشتتة التي اعتمدها نظام الرئيس السيسي للتصدي للعنف الجنسي في المجال العام كان غير كافٍ إلى حد بعيد. كما أن المقاربة المستندة إلى الأخلاق والأمن تسهم في زيادة السيطرة على المجال العام، حيث تهمش المرأة، بدلاً من الإسهام في المساواة في الحقوق. في الوقت نفسه، فإن تسييس النظام القضائي وزيادة سيطرة وزارة الداخلية على مداوات العدالة الجنائية تكفل إفلات من العقاب شبه كامل للجناة.

والتهديدات الصادرة عن السلطات بحق الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان تجعل توثيق هذه الجرائم أمراً صعباً بشكل مطرد. والمناخ التخريبي، المنطوي على انعدام الثقة، السائد بين الإخوان المسلمين والمجتمع المدني، يعد عقبة إضافية تحول دون توثيق جرائم العنف الجنسي التي تمارس بحق المناصرين للإخوان المسلمين أو من توجد تصورات بأنهم مناصرين للجماعة. إن المزاعم الخطيرة للغاية التي يكشف عنها هذا التقرير - من أعمال اغتصاب

متكررة، وإجهاض قسري، واستخدام مواد إباحية، إلخ - لا بد أن تخضع لتحقيق فوري.

يجب على السلطات المصرية أن تلتزم بما يترتب عليها من التزامات دولية، بالتحقيق ومعاينة الفاعلين من الدولة وخارج الدولة، الذين يرتكبون أعمال عنف جنسي، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون ارتكابهم تلك الأعمال.

بعيداً عن التدابير المتفرقة المذكورة، فقد أخفقت السلطات المصرية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التعذيب وغيره من أشكال العنف الجنسي. كما أنها خرقت التزاماتها بإجراء تحقيقات فعالة والاضطلاع بأعمال الملاحقة القضائية وفرض العقوبات على الجناة، وكفالة الانتصاف والجبر للناجين.

تدعو الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان السلطات المصرية إلى:

- الإدانة العلنية لجميع أشكال العنف الجنسي والجنس الذي يرتكبه أعوان للدولة وآخرين، بما يتجاوز التدابير الرمزية والمتفرقة، من أجل التصدي بفعالية للعنف الجنسي ولحماية الضحايا، بما في ذلك من خلال إنهاء الإفلات من العقاب.

الوصول إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب

- يجب وقف جميع أعمال التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وضمان التحقيقات السريعة والمستقلة والمحايدة في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما يتفق مع القانون الدولي، لا سيما اتفاقية مناهضة التعذيب، وضمان حصول الضحايا على الجبر بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- يجب تعديل المادة ١٢٦ من قانون العقوبات بحيث تصبح متسقة مع اتفاقية مناهضة التعذيب، حسبما تعهدت مصر بعد الاستعراض الدوري الشامل الذي تم في يونيو/حزيران ٢٠١٠.
- يجب اتخاذ تدابير تشريعية فعالة لضمان استقلالية القضاء والنيابة العامة.
- يجب ضمان فتح تحقيقات فورية ومستقلة ومحايدة في جميع مزاعم العنف الجنسي، سواء ارتكبها أعوان للدولة أو أطراف خارج نطاق الحكومة، ومقاضاة ومعاينة الجناة بما يتوافق مع القانون الدولي، دون فرض عقوبة الإعدام، ومع ضمان حصول الضحايا على الجبر بما يتفق مع المعايير الدولية.
- اتخاذ تدابير فعالة لإصلاح وزارة الداخلية، تشمل: إجراء تحقيقات فعالة وملاحقة المسؤولين عن أعمال العنف الجنسي؛ تجميد عمل العاملين الخاضعين للملاحقة أو التحقيق؛ إنهاء "عسكرة" أقسام الشرطة من أجل حماية الطبيعة المدنية للشرطة ودمجها بالمجتمع؛ تنفيذ تدابير للإشراف والرصد؛ ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لأعوان الشرطة (بما في ذلك الحق في التنظيم) من أجل زيادة الإحساس بالمسؤولية الأخلاقية تجاه الشعب.
- التنفيذ الكامل لحكم اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب] في القضية رقم ٠٦/٣٢٢٣: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وإنتر رايتس ضد مصر.
- التنفيذ الكامل لقرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب رقم ٢٨٧ الخاص

بانتهاكات حقوق الإنسان في مصر، وقرار اللجنة رقم ٢٨٨ بإدانة الجناة المرتكبين لأعمال الاعتداءات الجنسية والعنف الجنسي في جمهورية مصر العربية، والذي تم اعتماده في يوليو/تموز ٢٠١٤، وقرار رقم ٢٩٧ بشأن تدهور وضع حقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية، وتم اعتماده في فبراير/شباط ٢٠١٥.

أماكن الاحتجاز

- يجب إنشاء لجنة مستقلة لرصد مراكز الاحتجاز، بما في ذلك من خلال الزيارات غير المعلنة مسبقاً. يجب أن يكون للجنة ولاية عرض توصيات ملزمة على الهيئات المعنية من أجل منع التعذيب والعنف الجنسي. يجب أن يكون للجنة قدرة وصول بغير إعاقة إلى المعلومات وكذلك القدرة على مقابلة المحتجزين والأفراد الآخرين، وأن تكون قادرة على إجراء المقابلات على انفراد.
- يجب السماح لممثلي المجتمع المدني بإجراء زيارات غير معلنة مسبقاً لمراكز الاحتجاز.
- يجب مراجعة السياسات الحاكمة لأماكن الاحتجاز، بحيث تصبح متفقة مع القانون الدولي، بما في ذلك قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك).

العنف ضد النساء

- يجب تعميم والترويج للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، وإجراء مشاورات شفافة وفعالة مع منظمات حقوق المرأة المستقلة ومنظمات حقوق الإنسان، والممثلين الآخرين للمجتمع المدني (أطباء، أطباء نفسيين، محامين، إلخ).
- يجب إصلاح القوانين التي تجرم العنف ضد المرأة، بحيث تصبح متسقة مع القانون الدولي، وتحديدًا يجب مراجعة تعريف الاغتصاب.
- يجب الكف عن ممارسة "كشف العذرية".
- يجب إصلاح جميع القوانين التي تميز ضد النساء، لا سيما قانون الأحوال الشخصية، بما يتوافق مع اتفاقية سيداو.

التمييز بناء على التوجه الجنسي

- يجب على الفور إخلاء سبيل الأشخاص الموقوفين بناء على ميولهم وتوجهاتهم الجنسية، وإسقاط جميع الاتهامات المنسوبة إليهم، والكف عن حملة التحرش بذوي الميول الجنسية المغايرة.
- يجب تعديل القوانين لحذف أي إشارة إلى "الفجور" وغيرها من الكلمات الفضفاضة المبهمة المستخدمة في استهداف النشاط الجنسي القائم بالتراضي بين البالغين.
- يجب إنهاء الكشوف والفحوص الخاصة بالطب الشرعي التي تُمارس ضد من يُتهمون بـ "الفجور" أو بأية جريمة أخرى.

حرية التعبير وتكوين الجمعيات

- يجب على الفور سحب "إعلان وزارة التضامن الاجتماعي بتاريخ ١٨ يوليو الموجه للمجتمع المدني" وحذف تعديل المادة ٧٨ من قانون العقوبات الخاصة بـ "التمويل

الأجنبي" ومسودة قانون الجمعيات التي تشتمل على مواد تقييدية للغاية، وعقد حوار فعال وشفاف مع منظمات حقوق الإنسان المستقلة، من أجل الاستماع لمطالبها ولضمان أن قانون الجمعيات يلتزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأنه يسمح لجمعيات المجتمع المدني المستقلة بالاستمرار في عملها دون إعاقة من السلطات أو تهديدات بالحل أو الملاحقة القضائية.

- يجب الإفراج فوراً عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان وعن المحتجزين لممارستهم حقهم في حرية التجمع والتعبير، وإلغاء أو تعديل قانون التظاهر رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٣، بحيث يصبح متسقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

مواثيق وآليات حقوق الإنسان الدولية

- يجب التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية سيداو، وعلى نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.
- يجب سحب التحفظات القائمة على اتفاقية مناهضة التعذيب وعلى سيداو.
- يجب التصديق على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق المرأة في أفريقيا.
- يجب التصديق على بروتوكول إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والتقدم بإعلان بموجب المادة ٦، ٣٤ من البروتوكول، بما يضمن إتاحة المحكمة بشكل مباشر للأفراد والمنظمات.
- يجب إصدار دعوة لجميع آليات الأمم المتحدة والآليات الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب، وتحديد موعد للزيارة المتفق عليها لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وتبعاته، والسماح لهذه الآليات بالاطلاع على مراكز الاحتجاز.

تدعو الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان المانحين الذين يقدمون مساعدات لمصر إلى:

- إدانة العنف الجنسي الذي تنفذه الدولة والفاعلين خارج نطاق الدولة، والمطالبة بتقارير بالتقدم المحرز من الحكومة المصرية، بشأن الخطوات الملموسة المتخذة لإنهاء هذه الممارسات، بما في ذلك الإصلاحات التشريعية، والتحقيقات الفعالة والملاحقات القضائية للجناة، بما يتفق مع القانون الدولي.
- يجب الدعوة إلى الإفراج الفوري عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان ومن تم احتجازهم جراء ممارستهم لحقهم في حرية التجمع وفي حرية التعبير.
- يجب ضمان أن جميع المساعدات المقدمة لنظام القضاء المصري تكون مصحوبة بتدريبات على حقوق الإنسان، بما في ذلك على العنف ضد المرأة والجنسانية واختلاف التوجهات الجنسية وعدم التمييز.

أبقوا أعينكم مفتوحة

ترسيخ الحقائق

بعثات تقصي ومراقبة قضائية

من خلال أنشطة تتضمن بعث مراقبي محاكمات وتنظيم بعثات تقصي حقائق دولية، قد أسست الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إجراءات دقيقة وموضوعية لترسيخ الحقائق والمسؤولية، الخبراء المبعوثين إلى الميدان يتطوعوا بوقتهم لدعم أنشطة الفدرالية

دعم المجتمع المدني

تنظم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان أنشطة متعددة بالمشاركة مع منظماتها العضوة في البلدان التي يتواجدون فيها والهدف الأساسي هو تعزيز دور وكفاءة نشطاء حقوق الإنسان ودفع التغيير على المستوى المحلي

تحريك المجتمع الدولي

تدعم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان منظماتها العضو وشركائها المحليين في جهودهم تجاه المنظمات الدولية، تقوم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بتنبيه الآليات الدولية عن إنتهاكات حقوق الإنسان وتحيل القضايا الفردية اليهم، كما أن الفدرالية تأخذ دور في تطوير الآليات القانونية الدولية

إبلاغ وإقرار

تقوم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالإبلاغ وتحريك الرأي العام وذلك من خلال بيانات صحفية ومؤتمرات صحفية وخطابات مفتوحة إلى السلطات وتقارير عن بعثات بالإضافة إلى النداءات العاجلة والإلتماسات والحملات وموقع الأنترنت : فتستعين الفدرالية بجميع وسائل الإتصال لرفع الوعي فيما يتعلق بإنتهاكات حقوق الإنسان

تم إنتاج وتوزيع هذا التقرير بدعم من وزارة الشؤون الخارجية النرويجية. تتحمل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وحدها المسؤولية عن محتوى التقرير ولا يمكن أن يُعبر محتوى التقرير بأي شكل عن آراء وزارة الشؤون الخارجية النرويجية.



إدارة النشر: كريم لاهيجي
رئيس التحرير: أنطوان برنارد
المؤلفون والتنسيق: الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
التصميم: س.ب.ت

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
١٧ باساج ديلا مان دور- ٧٥٠١١ باريس- فرنسا
الهاتف: ٢٥ ١٨ ٤٣ ٥٥ (٣٣-١) الفاكس: ٨٠ ١٨ ٤٣ ٥٥ (٣٣-١)
الموقع الإلكتروني: <http://www.fidh.org>

تمثل
الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
١٧٨ منظمة لحقوق الإنسان
في ٥ قارات



مادة ٤: لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر لاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما. المادة ٥: لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة. المادة ٦: لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية. المادة ٧: كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا. المادة ٨: لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي منحها له القانون. المادة ٩:

عن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

- تتحرك الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان من أجل حماية ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان ومنع تلك الإنتهاكات وملاحقة مرتكبيها
- **حماية شاملة**
تعمل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان لإحترام جميع الحقوق المنصوص عليها في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان : الحقوق المدنية والسياسية بالإضافة إلى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية
- **حركة عالمية**
تأسست الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في سنة ١٩٢٢ وتجمع اليوم ١٥٥ منظمة عضوة في أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم. نقوم الفدرالية بتنسيق ودعم أنشطتهم وتوصل صوتهم إلى المستوى الدولي
- **منظمة مستقلة**
مثل جميع منظماتها العضوة لا تنتمي الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إلى أي حزب سياسي أو ديانة معينة. وهي مستقلة عن كل الحكومات

fidh

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

للحصول على معلومات عن المنظمات ١٧٨ الأعضاء يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني : <http://www.fidh.org>